



PROVISIONAL

A/37/PV.97
16 December 1982

ARABIC

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

حضر حرفياً موقعاً للجلسة السابعة والتسعين

المعقدة بالقرآن في نيويورك

يوم الخميس 9 كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(الكويت)

السيد أبو الحسن

الرئيس :

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

(ج) تقارير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(هـ) مشاريع قرارات

(و) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصححات فينبغي الآل تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .

82-63577/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا

- (١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/37/22 و Add.1 و 2) :

(ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/37/36) :

(ج) تقارير الأمين العام (A/37/474 و A/37/484 و Corr.1 و 607) :

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598) :

(هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 و A/37/L.18 و A/37/L.23 الى A/37/L.26 و A/37/L.28 الى A/37/L.29) :

(و) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/713) .

هذا البند قد استكملت في الجلسة الثامنة والستين للجمعية يوم الاثنين ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .
سنقوم هذا الصباح بالتصويت على مشاريع القرارات . وسأعطي الكلمة أولاً إلى الممثلين
الراغبين في تقديم مشاريع القرارات . أعطي الكلمة إلى مثل الجماهيرية العربية الليبية لكي يقدم
بعض مشاريع القرارات هذه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظيرا

لغياب السيد يوسف مaitama سولي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشرفي نياية عن المشتركين أن أقدم مشاريع القرارات L.17/A.37 وCorr.1 وL.18/A.37 حتى L.22 . منذ عدة أسابيع ومشاريع القرارات هذه أمام الوفود وهي لا تحتاج إلى مزيد من التفصيل . إن مشاريع القرارات هذه نتيجة مناقشات مستفيضة في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهي تهدف إلى مواجهة الموقف الخطير في جنوب إفريقيا بصفة عامة ، وهو الموقف الذي تخوض عن تصاعد القمع والعدوان من جانب نظام الفصل العنصري في بيروتريا .

لقد حاول المشتركون في تقديم مشاريع القرارات خفض عددها هذا العام ، وفي نفس الوقت لتأكيد عمل له دلالته وفعاليته تأييدا للنضال المشروع للشعب المضطهد في جنوب افريقيا بقيادة حركة تحررها الوطنية من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه جميع السكان بالحقوق الإنسانية والحيويات الأساسية .

لقد تعين على الجمعية العامة أن تعتمد قرارين عاجلين أولهما لإنقاذ حياة المقاتلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا الذين حكم عليهم بالإعدام ، وثانيهما بشأن القرض الذي بلغ بليون دولار المقدم من صندوق النقد الدولي إلى جنوب افريقيا . يركز مشروع القرارين على الحالة الخطيرة والقتناع الكبير للجمعية العامة بعدم مدن نظام الفصل العنصري بأية معونة .

لقد أعلنت الجمعية العامة سنة ١٩٨٢ باعتبارها السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا . إننا على دراية بأنشطة اللجنة الخاصة والدول الأعضاء والمنظمات التي تحتفل بهذا العام . لكن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد وعلى وجه السرعة من أجل درء خطر نزاع أعم في جنوب افريقيا وضمان تحقيق حلول عادلة ودائمة . لذلك ، تقترح مشاريع القرارات الطلب إلى الحكومات والمنظمات مواصلة الأنشطة تنفيذ البرنامج السنة الدولية وتناشد تقديم المزيد من المساعدة إلى الشعب المغلوب على أمره في جنوب افريقيا وحركة تحررها الوطني ، والى دول المواجهة . وتطالب بحملة أوسع لا طلاق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا وتناشد الكتاب والفنانين والرياضيين وغيرهم أن يشاركون بنشاط في الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري بالتعاون مع الأمم المتحدة . وتشجع على برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لا يلائها اهتماما خاصا في التهوض ب مهمتها .

قبل أن أنهي كلمتي ، أود نيابة عن المجموعة الأفريقية أن استرعى انتباه الجمعية العامة إلى العدوان الذي ارتكته جنوب افريقيا الليلة الماضية ضد ليسوتو . إننا نود كفارقة ان نعرب عن كامل التأييد لليسوتو ، وعن كل شجب لهذا العدوان البربرى على دولة عضو في هذه الجمعية ، وعضو في منظمة الوحدة الأفريقية .

أود أخيرا نيابة عن المشتركون أن أعرب عن الأمل في أن تعظمى هذه المشاريع بالأغلبية الساحقة ان لم يكن التأييد الجماعي ، وأن تتعاون جميع الدول الأعضاء في تنفيذ أحكامها .

السيد مايكوك (بريان وس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني نيابة عن
وفود اثيوبيا ، واندونيسيا ، وانغولا ، وبنين ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوجو
وجامايكا ، والجزائر ، وجزر القمر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ،
وجيبوتي ، ورواندا ، ورومانيا ، وزامبيا ، وزيمبابوي ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسنغال ،
والسودان ، والصومال ، وغابون ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، وكوبا ، والكونغو ،
وكينيا ، ولiberيا ، ومالي ، ومدغشقر ، وموريتانيا ، وموزambique ، ونيجيريا ، واليمن الديموقراطية ،
ووقد بلادى ، اني أقدم مشروع القرار A/37/I.023 .

كما هو وارد في تقرير اللجنة المخصصة (A/37/36) ، واصل أعضاء اللجنة المشاورات بشأن عدد من الحلول الممكنة لاضفاء الصيغة النهائية على المادة ١٠ من مشروع الاتفاقية ، وهي المادة الوحيدة التي لا تزال معلقة ، وأعضاء اللجنة مقتنعون بأنه سوف يمكن التوصل ، عن طريق تجديد تفويض اللجنة ، الى خاتمة مناسبة . وللهذا السبب أوصت اللجنة بتجديد تفويض اللجنة ، وذلك من المطلوب منطقاً . أما الفقرة ٢ من المنطوق فإنها تأذن للجنة المخصصة بأن تواصل اجراء المشاورات مع ممثلي الحكومات والمنظمات المعنية والخبراء بشأن الفصل العنصري في الألعاب الرياضية .

من دواعي سعادتي البالغة أن أوصي الجمعية نيابة عن المشتركين بأن تنظر نظرية
تأييد لمشروع القرار A/37/L.023

A/37/PV.97
4-5

السيد هيلغاسن (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض

مشروع القرار المتعلق بصدوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا نيابة عن الدول المشتركة فسيقدّمه كما هو وارد في الوثيقة A/37/I.027.

ان الهدف الرئيسي لصدوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا الذي شكله الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ ، هو تخفيف المعاناة الناجمة عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ومساعدة ضحايا الفصل العنصري . وكما يشير الامين العام في تقريره عن الصندوق فهو يقدم المنح للمنظمات الطوعية والبلدان المضيفة للاجئين من جنوب افريقيا وغيرها من الهيئات للمقاصد التالية : أولاً ، تقديم المساعدة القانونية للأشخاص المضطهدرين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب افريقيا ؛ ثانياً ، تقديم الاغاثة لمثل هؤلاء الأشخاص ومعاليهم ؛ ثالثاً ، تعليم هؤلاء الأشخاص ومعاليهم ؛ رابعاً ، تقديم الاغاثة للاجئين من جنوب افريقيا ؛ و خامساً ، تقديم الاغاثة والمساعدة للأشخاص المضطهدرين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في ناميبيا .

ان النضال ضد الفصل العنصري هو واحد من المسائل القليلة التي توحد موقف المجتمع الدولي . ولحسن الحظ ، في الوقت الذي تزداد فيه الحالة صعوبة لدى المعارضين للفصل العنصري استجابة المجتمع الدولي بصورة ايجابية للحاجة المتزايدة لتقديم المساعدة من الصندوق الاستثنائي . ومطلوب تقديم المزيد من الاصدارات ، ونأمل أن تحظى بالاستجابة المناداة الواردة في مشروع القرار بشأن تقديم المزيد من التبرعات السخية . وعلاوة على ذلك ، فإننا نعلى بيقين من أن الجمعية العامة سوف تظهر هذا العام تسامها مع ضحايا الفصل العنصري باعتقادها مشروع القرار هذا بالاجماع .

السيد عبار (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن الـ ٢٢ بلدا

التي وردت اسماؤها في مشروع القرار A/37/I.028 والبلدان التالية التي أصبحت من بين مقدمي المشروع وهي : أفغانستان ، وتوجو ، ورواندا ، وعمان ، وفيتنام ، وقطر ، وليبيريا ، ومالى ، ومدغشقر ، ومصر ، ونيكاراغوا ، والهند ، أتشرف بأن أقدم مشروع القرار المذكور المتعلق بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .

ان هذه المبادرة تدخل في إطار الاجراء العالمي الذي اتخذه المجتمع الدولي ، والذي يرمي إلى فرض عقوبات شاملة على نظام الفصل العنصري والتصدي بصورة جماعية إلى سياسة التحدى المنتظر

التي ينتهجها هذا النظام . ان الاجراء المقترن اتخاذه في مشروع القرار هذا يهدف بالدرجة الأولى الى تحديد الطرق والوسائل الضرورية لتعزيز الحظر النفطي على نظام الفصل العنصري . وان مقدمي هذا المشروع على اقتطاع بأن هذا التدبير سوف يساهم في القضاء على آلة الحرب لذلك النظام واضعاف ترسانته القمعية .

وبينما يؤكد مشروع القرار من جديد في ديباجته رجاءه الى مجلس الأمن بأن ينظر في فرض حظر الازامي على تزويد جنوب افريقيا بالنفط بموجب الفصل السابع من الميثاق ، يؤكد على الحاجة الى ضمان التنفيذ الفعال للحظر النفطي والمنتجات النفطية الذي فرضته معظم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط على نظام الفصل العنصري .

ومن أجل هذه الغاية يقترح مشروع القرار في منطوقه اتخاذ اجراءات لجعل هذا الحظر أكثر فعالية . فهو في الفقرة الاولى يأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتعيين فريق من الخبراء تسييرهم الحكومات للقيام باعداد دراسة دقيقة عن جميع نواحي مسألة توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وستشكل هذه الدراسة الأساس الذي ترتكز عليه البلدان المنتجة والمصدرة للنفط لدى النظر في اتخاذ تدابير وطنية ودولية لضمان التنفيذ الفعال للحظر الذي أعلنته ضد نظام الفصل العنصري .

وترجو الفقرة ٢ من المنطوق الامين العام أن يقوم ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، بتنظيم اجتماعات للممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة التابعين للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط للتقرير بشأن جميع الترتيبات الخاصة بعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع وأن تنظر ، على أساس تقرير فريق الخبراء ، في مسألة المشاركة في هذا المؤتمر .

وأخيرا ، يرجو ويأذن مشروع القرار للامين العام بتنظيم المؤتمر الدولي للنظر في الترتيبات الوطنية والدولية التي تكفل التنفيذ الفعال لحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا .

هذا هو الاجراء الذي اقترحه مشروع القرار . وان مقدميه على اقتطاع بأن اعتماد المجتمع الدولي بالاجماع لهذا المشروع سيدل على عزم ذلك المجتمع على استخدام كافة الوسائل لاستئصال شأفة الفصل العنصري . وفوق كل ذلك ، فإن اعتقاده سوف يكون علا ينم عن الایمان واللتزام بقضية الحرية والسلم والعدالة .

السيد شمورغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الدول المشتركة في مشروع القرار ٢٦/٤٣٧ المتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا ، يتشرف وقد بلادى أن يعرض مشروع القرار المذكور . لقد انضم الى مشروع القرار كل من : أفغانستان ، وتوجو ، والجماهيرية العربية الليبية ، والرأس الأخضر ، والعراق ، والفلبين ، وفيتنام ، وقطر ، وكوبا ، والكونغو ، ومدغشقر ، ونيوزيلندا .

وبأغلبية متزايدة ، اتخذت الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٦ قرارات تحت مجلس الأمن لكي ينظر في الخطوات الالزمة لتحقيق وقف المزيد من الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ، كعقوبة اقتصادية تهدف الى ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكي تتخلّى عن نظام الفصل العنصري الذي تنتهجه . وخلال هذا العام الدولي للتعبئة من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا تم التأكيد مرارا ، في هذه المنظمة وغيرها من الهيئات والحركات في جميع أنحاء العالم ، على الحاجة الى اتخاذ تدابير اضافية للضغط لادات تغيير في جنوب افريقيا . لكننا لا حظنا ، انه على الرغم من تناول مجلس الامن لمسألة جنوب افريقيا لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن الخطوات الرامية لتحقيق وقف المزيد من الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا وحجب القروض المالية عنها . وقد كررنا مناشدتنا الى مجلس الامن عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٣٢ المتعلق بالطلب الذي تقدمت به جنوب افريقيا للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي .

ومنذ ان اعتمدت الجمعية قرارها في العام الماضي بشأن الاستثمارات لم تغير الحواجز على اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه انما بقيت بنفس درجة الحاحتها . وسيعني انخفاض تدفق رأس المال من أجل الاستثمارات في جنوب افريقيا ممارسة الضغط الفعال على نظام جنوب افريقيا ليغير من سياساته العنصرية والعدوانية . ان هذا من شأنه ، في جملة أمور ، ان يجعل من العسير على هذا البلد أن يستكمل بناء قدرته العسكرية والتلوية الباهظة التكلفة أو أن يزيد من احتياطيه من الطاقة بهدف التصدى للضغط الداخلي والدولي . لذلك يرى مقدمو مشروع القرار انه من الملائم تعزيز الجهد لوقف تدفق العوارد الى جنوب افريقيا لأغراض الاستثمار .

وبعض البلدان قد تجد ان نطاق مشروع القرار محدود . ولكن كما كان الحال في الأعوام الماضية ، ان مقدمي القرار قد صافوا منطق القرار بطريقة تمكن اكبر قدر من البلدان من التصويت لصالحه . وان الدعم الواسع لهذا النوع من العمل سيكون اشارة لجنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي كل يشجب بشدة سياسة الفصل العنصري العدوانية غير الانسانية المتزايدة .

ان مشروع القرار الذي نقدمه الان يجب ان يرى كعنصر واحد في جهد دولي عريض مشترك لانها " سياسات الفصل العنصري " . وبهذه الروح فاننا نوصي باقراره من جانب الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان لممثلين الذين يرثون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على مشاريع القرارات العشرة أو أي منها . وستتاح الفرصة ايضا للممثلين لتعليق تصويتهم بعد الانتهاء من عمليات التصويت .

وأود ان اذكر الجمعية انه طبقا لل المادة ٨٨ من النظام الداخلي " . . . لا يجوز للرئيس ان يأخذن لصاحب اقتراح او تعديل بان يعدل تصويته على الاقتراح او التعديل الذي قدمه " .

وأود ان اذكر الممثلين بان تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد العصفور (علن) : ان موقف وفد عمان وتأييده المستمر لادانة التفرقة

العنصرية وسياسة جنوب افريقيا معروفة لدى الجميع .

وسيموت وفدي في صالح القرارات المطروحة اليوم امام الجمعية العامة تحت البند ٣٣ من جدول الاعمال والخاص بـ " سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . ولكنه في نفس الوقت يلاحظ انه توجد في بعض القرارات (القرارات ١٧ و ١٩) ادانت لدول تتبادل معها عمان علاقات دبلوماسية وترتبط معها بعلاقات ودية .

ومن ناحية المبدأ ، لا يوافق وفدي على توجيه ادانات بالاسم لتلك الدول . ولذا ، فان تصوينا الایجابي على القرارات المعروضة علينا اليوم لا يعني موافقتنا على تلك الفقرات التي تدين بالاسم دولا معينة او مجموعات معينة من الدول تتبادل معها عمان علاقات ودية .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما اوضحنا في بياننا اثناء المناقشة حول هذا البند ، فإن استراليا تعتذر بشدة على الفصل العنصري وهي على استعداد لتأييد التدابير المتفق عليها دوليا لمطرسة الضغط الفعال على نظام جنوب افريقيا كي يغير سياساته . وعندما نصوت على مشاريع القرارات العشرة المطروحة ، يجب ان ينظر الى هذا التصويت على انه دليل على التزامنا الشديد بالقضاء على الفصل العنصري وليس على انه تأييد لجميع العناصر المنفردة الموجودة في كل من هذه القرارات .

اننا نأسف للصياغة الواردة في بعض مشاريع القرارات هذه ، وخاصة Corr.1 A/37/I.17 و I.19 A/37 ، لأنها اكثر تطرفًا من اللهجة التي استخدمنا في العام الماضي . وبالنظر الى الارادة العالمية للفصل العنصري ، نشعر بخيبة الامل لأن مقدمي مشاريع القرارات هذه لم يجتهدوا لجذب اكبر قدر ممكن من التأييد لهذه المشاريع عن طريق تجنب استخدام صياغة انقسامية متطرفة . وأود ان اكرر هنا بایجاز شديد بعض مواقف استراليا المعروفة التي لا تتأثر بالتصويت الذي سندلي به الان .

اولا ، ان استراليا لا تستطيع ان تتغاضى عن استخدام القوة لاحادث التغيير السياسي في جنوب افريقيا .

ثانيا ، نحن نعترض على اسلوب استقرار بعض البلدان لانتقادها فيما يتعلق بسياساتهما ازاء جنوب افريقيا ، وهذا الاعتراض ينطبق على مجالات اخرى ايضا .

ثالثا ، اننا نؤيد استقلال وسلامة المؤسسات المالية الدولية ونعتبر ان من في الملائمة تحاول الجمعية العامة النيل من هذا الاستقلال . ان استراليا تتمسك بمبدأ عالمية هذه المؤسسات المالية الدولية ولا تؤيد محاولات المساس بهذا المبدأ .

رابعا ، وأخيرا ، اود ان اكرر معارضتنا لاستراليا الحاسمة والمستمرة لسياسة الفصل العنصري البغيضة واستعدادنا لتأييد التدابير الملائمة والفعالة التي تؤدى الى قيام جنوب افريقيا بتغيير سياساتها .

السيد لوس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في بياننا خلال المناقشة حول هذا البند من جدول الاعمال ، كررنا معارضتنا العميقه لراستة لنظام الفصل

العنصري . وقد شرحنا ايضاً لماذا نعتقد ان سياسة الاشتراك البناء من شأنها أن تتحقق بشكل افضل تغييرات ايجابية في جنوب افريقيا من سياسة المواجهة الشاملة ، والعقاب ، والعزل لجنوب افريقيا ، التي تشكل الأساس الفلسفى لمشاريع القرارات هذه . وهكذا ، بينما نجد هدفنا – وهو انتهاء العنصرية في جنوب افريقيا – لا يختلف في جوهره من الهدف الذي تسعى مشاريع القرارات هذه لتحقيقه ، فإن الوسائل التي نعتقد انه يمكن بها تحقيق هذا الهدف بشكل افضل تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الوسائل التي تطرحها مشاريع القرارات الى حد اننا سنضطر الى التصويت ضدها جميعاً فيما عدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.27 والمعروف "صندوق الام المتحدة الاستئمانى لجنوب افريقيا " .

وبجانب الاختلافات الجوهرية في الصيغ ، هناك العديد من العناصر المحددة في مشاريع القرارات نجدها غير مقبولة . وهذا اود ان اتناول بعضها .

اولاً ، هناك اشارة بتكتيف المجلس الوطني الافريقي للكفاح المسلح ضد حكومة جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، لا يتضمن اي من مشاريع القرارات هذه لهجة تحث على المصالحة ، والفاوضات ، والتفهم المتبادل وما الى ذلك ، انه لمن المؤسف ان نرى داخل هذا الجهاز تلك الاتجاهات التي تتمثل في قرارات تحث على الحرب وتنسى السلم .

كيف يمكن لنا ان نتجاهل البيان الاول في المادة الاولى من الفصل الاول من ميثاق الامم المتحدة . وتنص تلك المادة على ان الهدف الاول من هذه المنظمة هو " حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولا زالتها . وتقع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاصحاح بالسلم او لتسويتها " .

ان " الكفاح المسلح " الذى تقره مشاريع القرارات لا يمكن تعريفه بأنه من الوسائل السلمية لحل ما نعترف جميعاً بأنه امر بغيض اخلاقياً و موقف خطير ومشاريع القرارات هذه لذلك انما تتنافى مباشرة مع ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الجوهرية التي يقوم بها .

ان الولايات المتحدة قد شجعت على وجه الخصوص في الفقرة ٢١ من ديباجة مشروع القرار Corr.1/I.17 المعنون "الحالة في جنوب افريقيا" . على اساس انها تقدم "وسائل الراحة والتشجيع للنظام العنصري في جنوب افريقيا" . وهذا تشويه معمد لسياستنا ، يشير ضمنيا الى ان حكومتي تدعم العنصرية والعنصريين وان حكومتي لا تقوم بهذا . ونحن نرفض تماما هذه المزاعم . ولذلك فنحن ندعوا الى تصويت منفصل على هذه الفقرة .

والمثل في الفقرة الثالثة من منطوق نفس مشروع القرار هذا ، نجد ان "الدول الغربية الرئيسية" تتهم بتشجيع جنوب افريقيا في العدوان ضد جيرانها . وهذا يمثل افتراً آخر ، فالولايات المتحدة لا تدعم بأية حال عدوان جنوب افريقيا ضد أحد ، بل على العكس ، فاننا كا في الواقع اول بلد كبير يفرض حظر الاسلحة على جنوب افريقيا ، في عام ١٩٦٢ ؛ وقد كا بين اكثر الدول تشددا في فرض ذلك الحظر على الاسلحة . وبالنسبة للعقوبات الاقتصادية والثقافية ، فليس هناك اى سبب يدعو لان نفترض انها ستحدث اى اثر فعلي على علاقات جنوب افريقيا بجيرانها ، اللهم الا زيادة المتواتر وزيادة احتلالات النزاع بشكل اكبر .

في مشروع القرار بشأن "التعاون العسكري النووي مع جنوب إفريقيا" ، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل و"بلدان غربية" أخرى تشجب لمساعدةها لجنوب إفريقيا في "خططها النووية". وهذا أيضاً ليس صحيحاً على الأطلاق . فالولايات المتحدة تلتزم بسياسة نووية تستهدف منع تطوير الأجهزة النووية المتغيرة أو الحصول عليها ، من جانب أية دولة غير حائزة على أسلحة نووية وفي ظل القانون الأمريكي فإن المواد النووية للأسلحة والمعدات والتكنولوجيا النووية الحساسة لا يمكن تصديرها لأية دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، الا اذا كانت جميع منشآتها النووية تفتديها ضمانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلاوة على ذلك فإن جنوب إفريقيا ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار . ولقد أصرّونا لفترة طويلة على أن الاشتغال بهذه المعاهدة هو شرط أساسى سبق حتى تتم الولايات المتحدة جنوب إفريقيا بالوقود النووي لمعالجتها . وكما هو واقع ، فإنه لم تصدر تراخيص بتصدير المعدات أو المواد النووية لجنوب إفريقيا من جانب الولايات المتحدة منذ ١٩٧٥ . إننا نشارك بفعالية في حوار مع جنوب إفريقيا يستهدف دعم أهداف عدم الانتشار في ذلك البلد ، كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم .

وتهم جنوب إفريقيا ، لما يسمى بازدياد واستمرار تعاونها الاقتصادي مع جنوب إفريقيا . وليس هناك ما يبين مع ذلك ، بأنه وفقاً للاحصاءات الخاصة بتصنيف النقد الدولي ، فإن هناك حوالي ٤٤ دولة إفريقية تقوم بتجارة نشطة مع جنوب إفريقيا ، وفي كثير من الحالات بنسبة كبيرة .

وفي عام ١٩٨٠ ، زادت صادرات جنوب إفريقيا إلى بقية البلدان الإفريقية بنسبة ٥٠ في المائة مما كانت عليه في ١٩٧٩ ، وقد وصل هذا لأكثر من بليون راند ، وقد ظل يزيد عند مستوى البليون راند في ١٩٨١ . وواردات جنوب إفريقيا من بقية إفريقيا قد زادت بنسبة ١٠٠ في المائة في ١٩٨٠ ، و١٠٣ في المائة في ١٩٨١ . وهناك أيضاً تجارة بين جنوب إفريقيا وبلدان الكيميكون - الكثلة الاقتصادية السوفيات وأوروبا الشرقية - إن استوردت جنوب إفريقيا بما قيمته ١٥ مليون دولار أمريكي من البضائع من بلدان الكيميكون في ١٩٨١ مقابل ٣٨ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٠ .

وما يوحي له أن هذا التفاقي بين الولايات المتحدة لتجارتها مع جنوب أفريقيا بينما هؤلاء أنهم أنفسهم يستمرون في القيام بذلك ولا يقتصر هذا على بلدان افريقيا وبلدان الكثرة الاشتراكية . فعلى سبيل المثال ، في هذا العام ، في المناقشة العامة ، فإن وزير خارجية السويد قد دعا إلى فرض ما يسمى " بالعقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا " ، ومع ذلك فإن الارقام الخاصة بالتجارة للنصف الأول من عام ١٩٨١ تبين أن صادرات السويد لجنوب افريقيا استمرت في الارتفاع بشكل أكبر من أي بلد آخر في مجال التجارة الدولية مع السويد ، وتعد جنوب افريقيا واحدة من أكبر ثلاثة وعشرين عبلاً مع السويد ، بعد أن كانت واحدة من خمسة وثلاثين في ١٩٧٨ . وأكثر من هذا فإن منظمة التجارة الخارجية في حكومة جنوب افريقيا تضع السويد في قائمة البلدان العشر الأكثر أهمية في الامداد .

يدان صندوق النقد الدولي لتقديمه قرضاً لجنوب افريقيا بينما يئني على اتحاد البريد الدولي لطرده جنوب افريقيا . وهذا الجهد لتمويل الوكالات المتخصصة للألاعب السياسية يمكن أن يخدم فقط في صرف النظر عن مهمتها الحقيقة لخدمة جميع البلدان والشعوب . وفي الواقع فإن طرد دولة من اتحاد البريد الدولي هو أمر يثير السخرية من مجرد اسم المنظمة وهدفها .

يحدث زيادة في المساعدة لحركات التحرر الوطني لجنوب افريقيا من جانب وكالات الأمم المتحدة ، طالما يتم التأكيد على مشروعية النضال السلمي لهذه الحركات . ومرة أخرى ، فإن هذا يغض الطرف عن واحد من أهم المبادئ الأساسية لهذه المنظمة ، ألا وهو التسوية السلمية للمنازعات . وقد كررنا معارضتنا لاستخدام أية صناديق للأمم المتحدة لدعم ما يسمى بحركات التحرر الوطني ، خاصة تلك التي تشارك في كفاح سلمي . وفي هذا الصدد لا بد وأن نشير إلى أن كونgress الولايات المتحدة قد أصدر تشريعاً في هذا العام يمنع تقديم أية اعانات لمنظمات دولية أو برامج ، تجعل من الممكن أن تتتحول مساهمة الولايات المتحدة بصورة ما إلى أية برامج لمنظمة التحرير الفلسطينية أو المنظمة الشعبية لا فريقا الجنوبية الغربية وبين هذا يوضح أن معارضتنا لمساعدات الأمم المتحدة لحركات التحرر الوطني ، ليست مجرد كلمات يتم ترديدها . وفي حالة منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لا فريقا الجنوبية الغربية فقد بدأنا بالفعل في اتخاذ تدابير للاحجام عن مساهماتها لصناديق برامج الأمم المتحدة التي تقدم مساعداتها لهاتين المنظمتين . وإذا ما استمرت مساعدة الأمم المتحدة للمؤتمر الوطني الافريقي والسلطة الوطنية

الافريقي فان الولايات المتحدة سوف تجد أنه من الضروري القيام بأعمال مائلة .

هذه هي فقط بعض العناصر التي تجعلنا نعترض على قرارات الفصل العنصري . ويحدوني
الأمل في أن مناقشاتنا لها سوف توضح لهذه الجمعية تماماً الأسباب التي حدت بنا للتصويت
ضدّها . ومع ذلك فاننا نرى أن ما يُؤسِّف له أنه بالنسبة لمثل هذه المسألة التي تثير ظقاً واسعاً
لم ير المشاركون في المشروعات أنه من الملائم أن يقوموا بمشاورات حولها خارج مجموعهم ، أو أن
يبذلوا أي جهد حقيقي للتوصل إلى أوسع توافق آراءً ممكن حول مشاريع القرارات هذه . إن هناك ،
فوق كل شيء ، توافق آراءً ديني واسع النطاق ضد الفصل العنصري ، وهو ما شارك فيه . وكان
من الممكن اعتماد القرارات المناهضة للفصل العنصري بتتوافق الآراء .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون " صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب إفريقيا " يسعد وفد بلادى أن يشارط توافق الآراء لصالح مشروع القرار هذا . إن تأييدنا ، مع ذلك ، يزيد من مجرد البلاغة اللغوية ، فنحن نقدم ٤٠٠٠٠٠ دولاراً أمريكياً سنوياً لهذا الصندوق . وهناك مثل على تأييدنا للسود في جنوب إفريقيا وهو أننا نensem بمبلغ مليون دولار سنوياً في البرامج التعليمية والتدريبية لجنوب إفريقيا . وعلى أساس ثانى فقد أقمنا برناجاً سوف ينفق في ١٩٨٢ ٤ مليون دولار لاستقبال ١١٢ من السود بجنوب إفريقيا ، الذين بدلاً من تركهم يتعرضون لساوى نظام التعليم للفصل العنصري ، سوف يلتحقون بالتدريب الجامعي بالولايات المتحدة . وهناك جهد مماثل مخطط له لعام ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٨٣ أيضاً هناك ٢٣ مليون دولار قد تم تخصيصها لمساعدة السود في جنوب إفريقيا ، في مجالات مثل الأعمال الصغيرة والتدريب على الأعمال وهذا . وختاماً ، فإنني أود أن أؤكد مرة أخرى على أن تصويتنا السلبي حول تسع من مشروعات القرارات العشر ، لا يقل بأي حال من الأحوال من التزامنا بالاستمرار في العمل بشكل عملي وفعال للقضاء على الفصل العنصري وإقامة العدل العرقي في جنوب إفريقيا .

السيد أولريش (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث
بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

تأسف الدول العشر للخسارة المأساوية لأرواح المدنيين في ماسيره الليلة الماضية كنتيجة للهجوم الانقضائي لجنوب افريقيا . اتنا ندين هذا الانتهاك الصارخ من جانب جنوب افريقيا لسيادة وسلامة أراضي ليسوتو .

في المناقشة بشأن البند ٣٣ فقد أردنا بكل قوّة سياسة الفصل العنصري . إن نظام الفصل العنصري يأكلته لابد من استئصال شأفتة . ولابد من أن تكون هناك حكومة تقوم على أساس تشيلي ديمقراطي حقيقي . وفي رأينا فإن الأمم المتحدة عليها دور هام تقوم به في الجهود التي ترمي لاستئصال شأفة الفصل العنصري .

ان المناقشة حول هذا البند قد بينت المعارضة الا جماعية لهذه الجمعية للفصل العنصري .
وفي ظل هذه الخلفية ، تعتقد الدول العشر بأن هناك جهدا متعاظما كان يتquin القیام به
بشأن مشروعات القرارات المعروضة علينا ، حتى تعبّر عن الرفض القاطع لهذه الجمعية للفصل
العنصري ، وذلك بالتوصل الى طريقة تحظى بتأييد الجميع . ويوسفهم مرة أخرى ، أن يروا
أن هناك بعض العناصر الخلافية ، تم اقحامها في بعض مشروعات القرارات .

٣٥- ترى الدول العشرين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة فإن تقسيم الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب أن يحترم .

تود الدول العشر أن تؤكد مجددا التزامها ببدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة .
ينبغي على الوكالات المتخصصة أن تحتفظ أيضا بطابعها العالمي ، وقوانينها الأساسية لا بد
من أن تأخذ كلية بعين الاعتبار .

لا تدعم الدول العشر طلبات بقطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا . فهي تعتقد أن القنوات الحالية للاتصال ينبغي اللجوء اليها للسماح بالاعراب الحر عن الآراء حول كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم شعوب جنوب افريقيا .

وما زلنا ملتزمين بالبدأ الأوليبي الخاص بعدم التمييز ورفض أي شكل من أشكال الفصل العنصري في الالعاب الرياضية — ولابد من أن نبين مع ذلك بأن الرياضة تنظم في بلادنا على أساس خاص ، فالمنظمات الرياضية في بلادنا تدرك معارضه حوكمنا للاتصالات الرياضية انتهاكا للبدأ الأوليبي . وحكومات الدول العشر سوف تستمرة بشكل راسخ في عدم تشجيعها للقاءات الرياضية التي تنطوي على تفرقة عنصرية .

ان الدول العشر ترفض كل الهجوم التعسفي الذى ليس له ما يبرره على الدول الأعضاء . ان الدول العشر تأسف للأسباب التي أوضحتها لأنها لن يكون بوسعتها تأييد كل مشروعات القرارات حول هذا الموضوع المطروحة أمام الجمعية العامة . والدول العشر تؤكد من جديد التزامها بالاستمرار في جهودها وذلك لتحقيق استئصال شأفة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

السيد ديز (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالإضافة إلى البيان المشترك للدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي قدّمه منذ لحظات مشل الدانمرک ، فإن وفد اليونان يود أن يعلل تصويته بشأن مشاريع القرارات الخاصة بالفصل العنصري موضع الدراسة ، الواردة في الوثائق A/37/L.17 و Corr.1 A/37/L.18 حتى A/37/L.26 و A/37/L.23 حتى A/37/L.28 .

ان معارضة اليونان القوية منذ وقت طويل لسياسة وممارسات الفصل العنصري معروفة لكل أجهزة وهيئات منظمة الأمم المتحدة ، ولذلك فلا حاجة بنا لكي نقدّمها اليوم تفصيلاً .

ويود وفد بلادى مع ذلك أن يؤكد مرة أخرى أننا ندين دون تحفظ أى شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصري لاسيما الفصل العنصري باعتباره اهانة بشعة لضمير البشرية . ولهذا فإن القضاء الكامل على جميع هذه الأشكال ، ليس فقط ضرورة إلخلاقية ، بل هو ضرورة قانونية وسياسية أيضاً . إنها مسؤولية المجتمع بأسره لاسيما منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . ومن واجب جميع المنظمات والمؤسسات في منظمة الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهودها من أجل القضاء العاجل على كل مظاهر الفصل العنصري .

ونتيجة لذلك ، فإننا سوف نصوت لصالح مشاريع القرارات A/37/L.18 و A/37/L.21 و A/37/L.22 و A/37/L.23 و A/37/L.26 للأسباب التي ذكرتها الآن . لقد كنا نود كذلك أن نصوت لصالح مشاريع القرارات A/37/L.17 و A/37/L.19 و A/37/L.20 و A/37/L.28 لأننا نؤيد المبادئ والموافق العامة الواردة

فيها . انتا نشعر بأننا مضطرون الى الامتناع عن التصويت ، بسبب صياغة بعض فقراتها .

نحن نؤيد كل التأييد عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لا سيما مطبوعاتها عن العدوان ، والارهاب ، وزعزعة الاستقرار الذي يقوم به النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة ، وعدم تنفيذه لقرارات الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفصل العنصري .

ونحن نؤيد كذلك مشروع القرار A/37/I.26 بشأن الاستثمارات في جنوب افريقيا لأننا نرى فيه وسيلة عملية ذات أهمية حيوية تتضمن نوعاً من الضغط على حكومة جنوب افريقيا .

وختاماً ، فإننا مشاركون في تقديم مشروع القرار A/37/I.27 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستعاني لجنوب افريقيا ، وانتا لمقتنعون بأن المساعدة الإنسانية والاقتصادية والقانونية لضحايا نظام الفصل العنصري البغيض وأسرهم تسهم على الأقل في التخفيف من معاناتهم ، وتدلل على التضامن مع نضالهم من أجل الحرية والعدالة والاستقلال .

السيد دور (ايirlندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتيحت الفرصة

لي لأعمل بالتفصيل آراء حكومة ايirlندا بشأن سياسات الفصل العنصري خلال مناقشة هذا البند في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

قدمت عشرة مشاريع قرارات بشأن هذه القضية ، شاركت ايirlندا في اثنين منها ، وسوف نصوت لصالح ستة ، ونمتخن عن التصويت بالنسبة الى ثلاثة ، ونصوت ضد واحد .

ان تصوينا بشأن مشاريع القرارات يعرب عن اهتمام ايirlندا بالوضع القائم في جنوب افريقيا . انتا تختار هذا الموقف الواضح مرة أخرى نظراً للهجوم الفادحة غير المقبولة لجنوب افريقيا بالأمس على عاصمة جارتها ليسوتو . ونأسف لأن بعض المشاريع تتضمن صياغات وأفكار لا تستطيع أن تؤيدها حكومتي . كما أود كذلك أن أذكر أننا نشارك التحفظات العامة التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي ذكرها مذوب الدانمركي في بيانه صباح اليوم .

انتقل أولاً الى مشاريع القرارات التي تؤيدها . ان ايرلندا تعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يمارس الضغط على جنوب افريقيا بطريقة متأنية وتدريجية ومنسقة لكي تغير سياسات الفصل العنصري . وبالتالي ، فاننا نؤيد ثلاثة مشاريع قرارات تتناول فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

وقد شاركنا في تقديم مشروع القرار A/37/I.26 الذي يبحث مرة أخرى مجلس الأمن على اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق وقف الاستثمارات الأجنبي الجديدة ، ووقف تقديم القروض المالية الى جنوب افريقيا .

سوف تصوت لصالح مشروع القرار A/37/I.18 الذي يدعو ، ضمن أمور أخرى ، مجلس الأمن الى أن ينظر بامان ، على سبيل الاستعجال ، في الخطر المتزايد باطراد الذي يهدد السلام في الجنوب الافريقي ، وأن يتخذ تدابير فعالة بموجب الميثاق . ونؤيد كذلك مشروع القرار A/37/I.28 الذي يمهد الطريق لمؤتمر دولي بشأن فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .

وأود أن أؤكد مع ذلك أن ايرلندا ما تزال تعتقد أن مجلس الأمن نفسه يجب أن يدرس فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا . ان قرارا كهذا من جانب المجلس يعتبر في نظرنا أكثر الوسائل فعالية التي يمكن بمقتضاه فرض هذا الحظر .

ان ايرلندا سوف تصوت لصالح مشروع القرار A/37/I.23 بشأن الفصل العنصري في الألعاب الرياضية والذى يطالب اللجنة المختصة صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية بالاستمرار في عملها بهدف تقديم مشروع اتفاقية الى الجمعية العامة . ونحن ، بطبيعة الحال ، سوف نفحص بكل دقة اتفاقية الدولية عند استكمالها . ونود أن نسجل مع ذلك أن علينا أن ندرس مشروع الاتفاقية في تلك المرحلة لنرى ما إذا كانت ستثير مشاكل ذات طبيعة قانونية أو دستورية بالنسبة الى ايرلندا .

ان ايرلندا سوف تؤيد وتشارك في مشروع القرار A/37/I.27 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، ونشعر أنه من المهم تعزيز المساعدة الإنسانية والقانونية الى الأشخاص المضطهدين بموجب التشريعات التمييزية في جنوب افريقيا ، فضلا عن تقديم المساعدة الى أسرهم والى اللاجئين القادمين من جنوب افريقيا .

وكذلك سوف نؤيد مشروع القرار A/37/I.21 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومع ذلك فان موقفنا ازاء التوصيات الواردة في التقرير يجب أن يفهم في اطار السياسة العامة لحكومة لحقوق الإنسان التي وردت في بيانى هذا ، وفيما سبقه من بيانات . واننا لا نود أن ننتقص من العمل الهام للجنة الخاصة فيما يتعلق بالحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . ولدينا بعض التحفظات على المقرر الوارد في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار هذا ، التي تقرر رصد اعتماد خاص قدره ٤٠٠٠٠ دolar للجنة الخاصة . اننا نشعر لوأن هناك نهجا أكثر انتقائية لأنشطة اللجنة في عام ١٩٨٣ ، لأن ممكن أن تكون هناك مخصصات أكثر تواضعا من ميزانية الأمم المتحدة دون أن تعوق أهداف اللجنة التي نوافق عليها تماما .

A/37/PV.97
24-25

انتقل الان الى مشروعات القرارات التي سيمتنع وفد بلادى عن التصويت عليها . سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار Corr. I. 37/A. 1 ب شأن الحالة في جنوب افريقيا . واننا اذ نفعل ذلك فاننا نوازن بين العناصر الايجابية في المشروع وبين الصياغات الـ اخرى التي نراها غير مناسبة ولاسيما التصديق الضيق للجمعية العامة على النـ ظـ اـ لـ مـ سـ لـ حـ ، والمطالبة بفرض جـ اـ لـ زـ اـ مـ يـ شـ اـ لـ مـ ، والتسمية التعسفية الى حد ما ، وادانة سياسات دول بعضـها . وهـنـاكـ العـدـيدـ منـ العـنـاصـرـ فيـ هـذـاـ شـرـوـعـ لاـ تـقـوـيـتـ عـلـىـ سـيـاسـةـ حـكـوـمـةـ بـلـادـىـ ، وـلـكـنـاـ قـرـرـنـاـ انـ نـمـتـنـعـ عـنـ التـصـوـيـتـ عـلـىـ النـصـ بـدـلاـ مـنـ اـنـ نـرـفـضـهـ . وـلـقـدـ فـعـلـنـاـ ذـلـكـ بـمـدـئـيـاـ لـاـنـ شـرـوـعـ يـتـضـمـنـ صـيـاغـةـ نـعـتـقـدـ اـنـهـ هـامـهـ . وـتـلـكـ هـيـ الفـقـرـةـ الـاخـيـرـةـ الـتـيـ تـعـيـدـ تـأـكـيدـ التـزـامـ الـامـ الـمـتـحـدـةـ بـالـقـضـاءـ الـتـامـ عـلـىـ الفـصـلـ العـنـصـرـىـ وـاقـمـةـ مجـتمـعـ دـيمـقـراـطـيـةـ يـتـمـتـعـ فـيـ شـعـبـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ ، كـلـ ، بـحـقـوقـ الـاـنـسـانـ وـالـحـرـيـاتـ الـاـسـاسـيـةـ كـاـلـةـ وـعـلـىـ قـدـمـ الـمـساـوـةـ ، بـصـرـفـ النـظـرـ عـنـ العـنـصـرـ اوـ الـلـوـنـ اوـ الـجـنـسـ اوـ الـعـقـيـدـةـ وـيـشـارـكـ مـشارـكـةـ حـرـةـ فيـ تـقـرـيرـ مـصـيـرـهـ . هـذـاـ خـفـهـوـمـ نـؤـيـدـهـ كـلـ التـأـيـيدـ ، وـنـأـمـلـ اـنـهـ فـيـ دـوـرـنـاـ التـالـيـةـ ، تـسـتـمـ صـيـاغـةـ شـرـوـعـ قـرـارـ بـشـأنـ المـوـقـفـ فيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ بـحـيـثـ يـحـصـلـ عـلـىـ تـأـيـيدـ جـمـيعـ اـعـضاـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ . اـنـنـاـ سـمـتـنـعـ عـلـىـ التـصـوـيـتـ عـلـىـ شـرـوـعـ الـقـرـارـ I. 37/A. 1 بـشـأنـ فـرـضـ جـاـلـاتـ شـامـلـةـ وـالـزـامـيـةـ عـلـىـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ . وـكـمـ قـلـتـ مـنـ قـبـلـ فـانـ اـيـرـلـانـدـ تـؤـيـدـ الـطـلـبـ الـىـ مـجـلـسـ الـأـمـ فـرـضـ عـقـوـيـاتـ مـنـتـقـاـةـ ، وـكـانـ فـيـ اـسـطـاعـتـنـاـ اـنـ تـؤـيـدـ الـكـثـيرـ مـنـ الـتـدـابـيرـ الـمـحدـدـةـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـفـقـرـةـ ٤ـ مـنـ الـمـنـطـوـقـ وـالـتـيـ تـتـقـوـيـ مـعـ سـيـاسـةـ الـعـقـوـيـاتـ الـتـيـ ذـكـرـتـهـاـ مـنـ قـبـلـ . اـنـنـاـ نـعـتـقـدـ اـنـ سـيـاسـةـ الـعـنـاسـيـةـ الـلـمـجـمـعـيـ الـدـولـيـ هـيـ الضـغـطـ الـتـدـرـيـجيـ الـسـتـمـرـ مـنـ اـجـلـ التـغـيـيرـ وـذـلـكـ بـوـاسـطـةـ تـدـابـيرـ عـقـابـيـةـ مـنـتـقـاـةـ بـعـنـاـيـةـ يـقـومـ الجـمـعـ بـتـطـبـيقـهـ . وـلـكـنـ يـجـبـانـ نـسـتـرـعـ فـيـ التـسـاؤـلـ عـطـاـ اـذـاـ كـانـ مـنـ الـحـكـمـ اوـ الـوـاقـعـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـجـمـعـيـةـ اـنـ تـطـبـ الـىـ مـجـلـسـ الـأـمـ اـنـ يـفـرـضـ جـاـلـاتـ شـامـلـةـ عـلـىـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ . وـاـوـدـ اـنـ اـضـيفـ اـنـ وـفـدـ بـلـادـىـ لـاـ يـرـغـبـ فـيـ تـأـيـيدـ الـفـقـرـةـ ٦ـ مـنـ مـنـطـوـقـ هـذـاـ شـرـوـعـ الـتـيـ تـحـثـ جـمـيعـ الـدـوـلـ الـاـعـضـاءـ فـيـ الـاـتـحـادـ الـبـرـيـدـيـ الـعـالـيـ اـنـ تـقاـومـ الـحـمـلةـ الـقـوـيـةـ الـتـيـ يـجـرـىـ الـقـيـامـ بـهـاـ بـسـفـرـاـعـاـدـةـ عـضـوـيـةـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ فـيـ اـتـحـادـ الـبـرـيـدـ الـعـالـيـ .

لـقـدـ كـاـنـ نـرـغـبـ فـيـ اـنـ تـؤـيـدـ شـرـوـطـ يـدـيـنـ التـواـطـعـ وـالـتـعاـونـ الـعـسـكـرـيـ وـالـنـوـوـيـ مـعـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ وـمـعـ ذـلـكـ ، نـحـنـ مـضـطـرـوـنـ - كـرـهـاـ - إـلـىـ اـمـتـنـاعـ عـلـىـ التـصـوـيـتـ عـلـىـ شـرـوـعـ الـقـرـارـ I. 37/A. 20ـ لـاـنـ وـرـدـ فـيـ تـحـدـيـدـ لـاسـمـاـ عـدـدـ مـنـ الـدـوـلـ بـطـرـيـقـةـ مـنـتـقـاـةـ وـتـعـسـفـيـةـ . اـنـ هـذـهـ الـمـعـارـسـةـ ، فـيـ رـأـيـنـاـ ، لـنـ تـعـزـزـ

هدف مشروع القرار الذى يرمى الى وقف كل اشكال التعاون مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والتنوية . وبغض النظر عن هذا ، فان نص المشروع يتضمن الكثير الذى كان يمكننا تأييده . وعلى غرار الاعواام الماضية ، فان ايرلندا سوف تصوت ضد مشروع القرار بشأن اسرائيل المتضمن في الوثيقة ٢٢.١ ، لاننا نعتقد ان تحديد اسم دولة عضو في هذه الجمعية بالنسبة لارانة انتقائية ليس بالطريقة المناسبة .

السيد جالونيك (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

الاحداث الاخيرة في ماسيريو تدفعني الى ان اتقدم بالبيان التالي :

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية قد علمت بقلق عميق بالهجوم الانقضائي ضد اعضاء المجلس الوطني الافريقي في عاصمة ليسوتو ، ذلك الهجوم الذى بدأ في جنوب افريقيا ونجحت عنده خسارة كبيرة في الارواح بما في ذلك النساء والاطفال . لقد رفضت حكومة بلادى دوما استخدام القوة لتحقيق الاهداف السياسية بغض النظر عن الطرف المعنى . انها تدين تلك الهجمة لأنها تمثل ازدراً لسيادة ووحدة اراضي احدى جارات جنوب افريقيا ، كما تمثل حلقة اخرى في سلسلة انتهاك القانون الدولي . ان مثل هذه الانتهاكات المتعمدة للحدود الوطنية ينبغي ان تتوقف على الفور والا فانها ستؤدى ، وبخطورة ، الى تفاقم التوترات في الجنوب الافريقي وتمثل تهديدا خطيرا للسلم . انتقل الآن الى مشروعات القرارات المعروضة امامنا . ووفد بلادى يود ان يتقدم باللاحظات التالية :

ان مثل الدانمرک الذى تحدث نيابة عن الدول العشر اعضاء في الاتحاد الأوروبي ، قد عقب بالفعل على القرارات التي نحن بصدده اعتمادها ، وذكر بالمبادئ السياسية الجوهرية التي تشاेّط فيها البلدان العشرة بما في ذلك بلادى . ان جمهورية المانيا الاتحادية ترفض بقوة ايضا سياسة الفصل العنصري لجنوب افريقيا كنظام مؤسسي للتفرقة العنصرية ، وتصادق تماما على البيان الذي طرح باسم الدول العشر . ان التغيير السلمي لصالح الغالبية المقهورة في جنوب افريقيا يعد امرا ملحا وجوهريا وضروريا وذلك لصالح كل السكان في ذلك البلد . ولذلك ، فان جمهورية المانيا الاتحادية تتفق على الاتجاه الاساسي للقرارات سالفة الذكر . لذلك ، ومع الاسف العميق ، فإنه نظرا لبعض صيغ القرارات ، فإن وفد بلادى ليس في موقف يسمح له بتأييدها جميعا .

(السيد جالونيك ، جمهورية
المانيا الاتحادية)

-٢٨-

لقد اعرب وفد بلادى عن معارضته لتحديد دولة عضو بمفرداتها كما حدث في مشروع القرار A/37/I.17 ، ولاسيما اننا فشلنا في فهم ذلك النقد الذى لا اساس له في مشروع القرار هذا ، الموجه ضد البلدان الغربية على اساس انها تشجع جنوب افريقيا على القيام بـ "اعطل اجرامية" ضد الدول المجاورة .

ونفس الملاحظة تتنطبق على مشروع القرار A/37/I.20 الذي سوف تتمكن جمهورية المانيا الاتحادية عن التصويت عليه . وعلاوة على ما سبق ، رغم اننا نتفق تماماً مع الاتجاه العام لمشروع القرار هذا لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٢٢) ، فاننا لا يمكن ان نشاذر في ممارسة الجمعية العامة المصادقة على اعلانات لاجتماعات يقتصر الاشتراك فيها على عدد محدود من الدول الاعضاء . ان اعلان باريس بشأن الجمادات ضد جنوب افريقيا ، لسوء الحظ ، يحتوى على بعض الاحكام التي لا تستطيع بلادى الالتزام بها .

ولا يفوتنى القول بأن جمهورية المانيا الاتحادية تتوافق ، من حيث المبدأ ، على اهراط مشروع القرار A/37/I.21 المتعلق ببروتوكول عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . اننا نشعر ان هذه اللجنة تقوم بمهمة ذات اهمية فائقة ، وينبغي دعم جهودها القوية حيث انها تستهدف احداث تغيير سلعي في جنوب افريقيا . ولذلك ، فإن وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/37/I.21 ومع ذلك ، وبسبب الآثار المالية الضخمة لمشروع القرار هذا ، فإن وفد بلادى مضطر ، بأسف عريق ، الى الاعراب عن تحفظه في هذا الصدد .

اخيراً ، اسماحوا لي ان اعرب عن رغبة وفد بلادى في ان تتمكن الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين من تكثيف جهودها الرامية الى التوصل الى قرارات بشأن هذا الموضوع تسمح في آخر الأمر بالحصول على تأييد جميع اعضاء هذه الجمعية .

السيد تانك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى سوف يؤيد كل مشاريع القرارات المتعلقة بسياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، اى مشاريع القرارات A/37/I.17 و A/37/I.18 و Corr.1 A/37/I.23 الى A/37/I.26 . ويسعد وفد

بلادى ايضا انه اشترك في تقديم مشروع القرار A/37/I.26 بشأن الاستئنارات في جنوب افريقيا ،
مشروع A/37/I.27 بشأن صندوق الام المتحدة الاستئناني لجنوب افريقيا .

ان آراءنا فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصري لجنوب افريقيا والتزامنا القوى بالجهود
الرامية الى القضاء على تلك السياسة البشعة للتفرقة العنصرية والقهر في جنوب افريقيا ، قد تم
الاعراب عنها بالتفصيل في بياننا في الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

A/37/PV.97
29-30

(السيد تانك ، تركيا)

ان تأييدنا الحازم للقرارات المطروحة علينا يبين التزامنا بهذه الجهود . وعند النظر في هذه القرارات فانتا لا حظنا بارتياح أيضا الجهد القيمة التي بذلتها اللجنة الخاصة لمعاهضة الفصل العنصري لجعلها دقة وأكثر فعالية . ونحن على يقين بأن هذه الجهود سوف تسهم في فعالية الحملة الدولية التي تشن حاليا للقضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الإفريقي . ولكن في ابداً تأييدنا لجميع القرارات ، أود أن أسجل تحفظات وفدي بلادى فيما يتعلق بالعديد من الاشارات في نصوص القرارات الى منطقة معينة والى بلدان معينة في تلك المنطقة . وكذلك فان أحکاماً استثنائية معينة في هذه القرارات قد لا تتناسب تماماً مع القوانين التركية القائمة . وهذه الأحكام قد ذكرت في بيانات وفدي بلادى في مناسبات سابقة . لذلك فانتا تويد ونقبل هذه الفقرات الاستثنائية الى المدى الذي تتناسب فيه مع القوانين واللوائح التركية القائمة .

السيد رام (فيجي) (ترجمة شغوفية عن الانكليزية) : هذا العام سيصوت وفدي بلادى مرة أخرى مؤيداً جميع مشاريع القرارات المتعلقة بسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا باستثناء مشروع القرار A/37/I.022 الذي سوف يتمتع عن التصويت عليه .

انتا تويد هذه القرارات لأن وفدي بلادى يشجب سياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا لأنها غير إنسانية وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وتأييدنا نابع من اعتقادنا بأن أقصى قدر من الضغط يجب أن يمارس ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا حتى يعدل عن سياسة الفصل العنصري لتكوين القيام بعملية التحول السلمي التي يجب أن يشتراك فيها الجميع في هذا البلد . ولكن تأييدنا لمشاريع القرارات هذه يتأثر بـ حال عناصر تؤدي الى الانقسام ، وتعتبر في رأينا تكون جبهة موحدة كتلك التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لتحقيق هدف مشترك .

انتا نحتفظ أيضاً ، كما فعلنا في دورات سابقة ، على الفقرات في مشاريع القرارات هذه التي تويد الكفاح المسلح كحل بديل للحوار والتفاوضات السلمية .

وبالمثل يود وفدي بلادى أن يتحفظ فيما يتعلق بالاستقرار الانتقائي لبعض الدول والمؤسسات لأن هذا يبعدنا عن الغرض الأساسي من مشاريع القرارات ، ولا يساعد على تحقيق هدفنا ، ألا وهو الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد لصارمة أقصى قدر من الضغط على جنوب افريقيا كي تخسر من سياسة الفصل العنصري . ان مثل هذا التأييد الواسع يبين لجنوب افريقيا أن المجتمع الدولي لا يوافق

على سياسة الفصل العنصري ، بل يعارضها تماماً . ان جنوب افريقيا بعد عزل المجتمع الدولي لها قد تدرك ان التحول السريع نحو حكم الأغلبية هو البديل الوحيد لسياسة الفصل العنصري البغيضة .

السيد جوبيرو (البرازيل) (ترجمة شغوفية عن الانكليزية) : سيموت وفد البرازيل لصالح جميع مشاريع القرارات المطروحة للتصويت عليها بعد قليل وذلك دعماً للجهد الدولي لاستئصال شأنة الفصل العنصري والعنصرية بجميع أشكالها . ومع ذلك فاننا نتشكل في جدوى اللغة التي تستخدم في بعض مشاريع القرارات التي تبدو لنا مفرطة ولا داعي لها .

السيد د بيراس (كندا) (ترجمة شغوفية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أضم صوت كندا الى ادانة جنوب افريقيا من قبل المجتمع الدولي لقيام قوات من جنوب افريقيا بالاغارة أمس على ماسورو حيث وقع العديد من الضحايا الأبرية . وفي الماضي أدانت حكومة كندا عمليات القوات المسلحة لجنوب افريقيا في أراضي الدول المجاورة وستصدر بياناً في شأن هذا الحادث .

لقد أدانت حكومة كندا أكثر من مرة سياسة ومارسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد وصفناها بأنها سياسة بغيضة وانتهاك بالغ للحقوق الأساسية للإنسان . وبالإضافة الى ذلك أبدينا تأييدنا للتحول السلمي بينما أعربنا عن اقتناعنا بأن هذا التحول يجب أن يتحقق وسوف يتم .

ولقد اتخذت كندا إجراءات محددة كي تبين لجنوب افريقيا معارضتها للفصل العنصري . في ١٩٦٣ ، طوّعت كندا بفرض حظر على مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية لجنوب افريقيا . وبعد مضي أربعة عشر عاماً ، أى في ١٩٧٢ ، اتّخذ مجلس الأمن ، وكانت كندا اعضاؤه آنذاك ، قراراً بـ~~فرض~~ حظر السلاح على جنوب افريقيا وهو قرار أيدته كندا .

بالإضافة الى ذلك ، في ١٩٧٢ ، قررت الحكومة الكندية وقف التشجيع الفعال للتجارة والاستثمار في جنوب افريقيا وتم سحب المندوبين التجاريين الحكوميين من جنوب افريقيا . كما أوقف استخدام حساب دعم الصادرات الحكومي المخصص لتمويل وتأمين التجارة مع جنوب افريقيا وسحب تسهيلات التأمين على الاستثمارات . وتم توسيع نطاق هذه الإجراءات في ١٩٨١ عندما أوقف حساب دعم الصادرات لجنوب افريقيا .

وفي ١٩٢٨ أصدرت الحكومة الكندية مدونة سلوك للشركات الكندية العاملة في جنوب افريقيا .

وهدف هذه المدونة التطوعية هو أن نبين للشركات الكندية ما هو السلوك المتوقع منها في عملياتها في جنوب إفريقيا ، مع توكيز خاص على الأعمال الرامية إلى تحسين ظروف العمل للمستخدمين من الطوائف .

وفي كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ تم إنها^ء اتفاق التجارة الذي أبرم بين كندا وجنوب إفريقيا والذي كان يمنح أسعاراً تفضيلية لصادرات جنوب إفريقيا في السوق الكندية . واتخذت الإجراءات أيضاً في مجال الاتصالات الرياضية . ولم تشجع الحكومة على الاتصالات الرياضية بين الرياضيين الذين يمثلون كندا رسمياً وجنوب إفريقيا . وابتداءً من عام ١٩٧٢ رفضت الحكومة توفير اعتمادات للمهارات الكندية الرياضية - من أجل مباريات تدور في كندا - يدعى للاشتراك فيها رياضيون يمثلون جنوب إفريقيا أو للاشتراك في مباريات معيهم في جنوب إفريقيا .

وبعد اتفاق جلينجلين في ١٩٧٢ فرست الحكومة على جميع مواطني جنوب إفريقيا ضرورة الحصول على تأشيرة دخول إذا أرادوا زيارة كندا . وابتداءً من توز / يوليه ١٩٧٨ رفضت الحكومة اصدار تأشيرات دخول للرياضيين من جنوب إفريقيا أو للرسميين الذين كانوا يحتذرون زيارة كندا للمشاركة في مباريات أو اجتماعات على أساس تمثيلهم لملادهم .

هذه الإجراءات قد أوضحت رأي كندا في الفصل العنصري . إن هدف الحكومة الكندية كان دائماً العمل من أجل إحداث التغيير في جنوب إفريقيا عن طريق الوسائل السلمية ، وليس عن طريق العنف المدحوم . وتعتبر الحكومة الكندية أن العزل التام لجنوب إفريقيا من شأنه فقط أن يعطّل إجراء الاصلاحات الأساسية في هذا البلد . وتعتقد أن استمرار الاتصالات يوفر وسيلة لا بلاغ حكومة جنوب إفريقيا والأقلية البيضاء هناك ، برأى كندا الذي يرفض الفصل العنصري والذي يرى الحاجة إلى التغيير . وهذا يتطلب الحوار الصريح غير القائم على الجدل . ونظراً لرأي الحكومة الكندية فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصري ، وأسلوبها في تناول القضية يؤسفنا أن نجد صعوبة في قبول بعض الجوانب في مشاريع القرارات المتعلقة بالفصل العنصري المطروحة على هذه الجمعية .

فمثلاً في مشروع القرار A/37/L.17 and Corr.1 لا نستطيع أن نؤيد اتخاذ قرارات تتصل بالسلم والأمن الدوليين تتتجاوز صلاحيات هذه الهيئة المنصوص عليها في الميثاق . كما أنها لا نؤيد الكفاح

المسلح على حساب التغيير السلمي . ونحن نعارض الاشارة المحددة الى دول أعضاء لتعاونها المزعوم مع جنوب افريقيا . هذا لا يعني أننا نؤيد سياسات هذه الحكومة ، كما لا نوافق على الصيغة البلاغية التي لا أساس لها والتي قد تؤدي الى عكس الغرض منها اذ انها تحول الانتباه الجدید عن الحجج القوية التي يمكن أن تقدم .

A/37/PV.97
34-35

تنطبق هذه الملاحظات على عدد من مشاريع القرارات الأخرى التي وردت فيها اشارات غير مقبولة تطالب بانها "العلاقات الثقافية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا" وارادة مرفوضة لاتحاد البريد العالمي لاتخاذه قرارا مخالف لنظامه الأساسي يقضي بطرد جنوب افريقيا . تؤمن كندا بشدة بـ **مبدأ العالمية للمنظمات المتعددة الأطراف** وهو مبدأ تنتهكه بعض مشاريع القرارات .

هناك بعض مشاريع القرارات التي تؤيدها كندا من حيث المبدأ ولكن في نفس الوقت لا تستطيع أن تؤيد الوسائل المقترحة لبلوغ هذه الغاية . على سبيل المثال ، سوف تصوت كندا لصالح مشروع القرار A/37/I.21 المتعلق ببرنامج العمل بغض النظر عن تحفظاتها القوية اذاً ، من تنفيذ برنامج السنة الدولية للتعبيئة من أجل فرض الجزايات على جنوب افريقيا والطالبة برصد اعتبار خاص قدره ٤٠٠ ألف دولار للجنة الخاصة بوضع تحت تصرفها . بينما نوافق على المبادئ المواردة في القرار المتعلق بالاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، فإن العقبات المحلية القانونية والدستورية قد تحول دون انضمامنا الى هذه الاتفاقية .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/37/I.28 لم تؤيد كندا حظر التجارة وتبادل السلع للأغراض السلمية مع جنوب افريقيا . لا يمكن أن نفرض حظرا على أساس الأمر الواقع بينما لم يقرر مجلس الأمن ذلك .

اننا نعتقد أن هذه الجمعية يمكن أن تعتمد مشاريع قرارات ضد الفصل العنصري ، اذا كانت هذه المشاريع أكثر واقعية وعلية . ان ورود أجزاء تتضمن ادانتات ليس لها أساس من الصحة لن يخدم الفرض بل سيؤدي الى انقسام المجتمع الدولي . يعتبر الوفد الكندي أن المقالة في الصيغة البلاغية تثير مشاكل قانونية ولا تتسم بالواقعية .

اننا نعبر عن أسفنا ، كما فعلنا في الماضي ، لأن واضعي هذه الصيغ لم يحاولوا استغلال المعارضة الجماعية في الجمعية العامة للفصل العنصري بتقديم مشاريع قرارات ذات صلة أكبر بالموضوع تكون ذات أثر فعال .

السيد هوايت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجلست آراء

حكومتي بطريقة واضحة كافية في تعليل التصويت الذي قدمه مثل الدانمرک نيابة عن الدول العشر

الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . لذلك سوف أضيف بعض نقاط فقط لكي أعمل بایجاز لما زا لا تستطيع حكومتي أن تؤيد معظم مشاريع القرارات هذه .

ان الشعب البريطاني يبغض الفصل العنصري ، الذي يغير تماماً أسلوبنا في الحياة .

أعلنت الحكومات البريطانية المتعاقبة صراحة عن عيق اشتراكها لهذه السياسة ، وسعت دواماً السعي استخدام الوسائل الأكثر فعالية لـ «نها» نظام الفصل العنصري . ان الفصل العنصري موضوع هام لا يعامل على أنه كرة قدم سياسية . إنها مسألة إذا ما أراد أعضاء الجمعية أن تكون لهم فعالية إزاءها ينبغي أن يبذلوا كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق الآراء والا فإن أثر المشاعر القوية التي نعتز بها جميعاً سوف يذهب سدى .

ومن ثم ، يأسف وقدى لأن معظم مشاريع القرارات المعرضة على الجمعية الآن له طبيعة سوف تثير بطريقة محتومة الخلافات . إننا نأسف لأن مشاريع القرارات في عدة جوانب ليست واقعياً ولكن تساعد على إنها الفصل العنصري . فمثلاً لدى هنا اشارات هائلة إلى الدول الغربية وهي العديد من مشاريع القرارات . لا تستطيع المملكة المتحدة بأية حال أن توافق على هذه المزاعم إننا نسأل بأية طريقة يمكن أن تسهم هذه الادعاءات التي لا أساس لها في هدفنا المشترك ألا وهو إنها الفصل العنصري ؟

هناك احتجاجات مماثلة تتطبق على الإشارة إلى الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن في مشروع القرار A/37/I.018 . لا يتmesh مشروع القرار هذا بأى حال مع السياسة الواقعية للعمل الدولي الذي يرمي إلى القضاء على الفصل العنصري . أود أيضاً أنلاحظ بشأن الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/37/I.017 أن التجارة الخارجية لبروني هي أمر يتعلق بحكومة بروني ولا يتعلق بحكومة المملكة المتحدة .

لو أننا أردنا اقتناع جنوب إفريقيا باحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يتبعين علينا أن نبدى احتراماً مماثلاً . يجب أن نحترم تقسيم المسؤوليات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن . ليس هذا هو الحال في بعض مشاريع القرارات الحالية بما فيها مشروع القرار A/37/I.028 الذي يحاول بوضوح أن ينشئ جهازاً لتعزيز الحظر تحت رعاية الأمم المتحدة ، ولكن خارج إطار مجلس الأمن .

تعتبر حكومتي أن العمل المقترن في مشروع القرار هذا غير مستحب وأنه ليس من المناسب القاء عبء إضافي على ميزانية الأمم المتحدة من أجل ازدجاج وظائف مجلس الأمن أو الروغان منها . تنطبق أيضا التحفظات المتعلقة بالميزانية على حالة مشروع القرار A/37/I.21 .

لو أن مناقشة الجمعية العامة عن الفصل العنصري سارت على أنها أمر شعائري ، ولو أن هذه القرارات استخدمنا لبث الغرفة بين الدول الأعضاء ، لا مكنا بذلك فقط أن نريح مؤيدي الفصل العنصري . هل لي أن أقول في الختام إن الجمعية العامة سيكون بمقدورها في العام القادم أن تعامل على نحو أكثر واقعية وفاعلية وبروح الاجماع .
وأخيرا ، وفيما يختص بالحقائق التي وردت تقاريرها اليوم من ليسوتو ، ندين الانهيار السافر لسيادة ليسوتو ونأسف كل الأسف للخسارة في الأرواح ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا .
اننا نستنكر العنف من أي مصدر في سعينا الى حل مشاكل جنوب افريقيا .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ينص الدستور السياسي لا كواه ور الذي انبثق عن استفتاء يتشنى مع المؤسسات الديمقراطية لبلادي في المادة ٤ على أن :

” دولة اكواه ور تدين جميع أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز والعزل العنصريين . وتعترف بحق الشعوب في تحرير نفسها من هذه الأنظمة القمعية ” .
وتنص الفقرة ٤ من المادة ٩ على أن :

” جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المقيدة أو الاتجاه أو الآراء السياسية وغيرها أو الأصل الاجتماعي أو المركز الاقتصادي أو المطلب هي أمور محظمة ” .

نظرًا لأن بلادي فخورة بمواردها البشرية التي انبثقت من بوتقة الاعراق والمساهمات الثقافية ، فإن كل أنواع التمييز العنصري غير مشروعة في اكواه ور ، كما أن الفصل العنصري يعتبر جريمة ضد الإنسانية ومن أبغض أنواع التمييز بسبب طابعه المؤسسي ولأنه يصدر عن بلد يعتبر نفسه متحضرًا بل ينحدر زمامه الحاليون من أولئك الذين ذهبوا إلى أراض غريبة في افريقيا لأنهم كانوا يدبنون بما زعموا أنه المثل الأعلى في الحضارة والعدل .

تدین أکواودور بشدة استخدام القوة وانتهاك جنوب افريقيا لسيادة البلد الشقيق ليسوتو ، وفقا للتقارير الأخيرة .

لذلك فان أکواودور طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وكانت أول دولة تنضم الى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . لذلك ، تؤيد بلادى رائما مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى طوال عشرين عاما حتى الان الشعوب الشقيقة في افريقيا كما توضح ذلك القرارات ذات الصلة التي تتجلى فيها ليس فقط تلك المأساة المؤلمة التي يعانيها شعب جنوب افريقيا بل أيضا التهديد المتزايد الخطورة للسلام والأمن الدوليين ، الأمر الذي يستحق الاهتمام ، وينبغي أن يكون موضع جراءات وفقا للفصل السابع من الميثاق .

A/37/PV.97
39-40

لذلك ، فان اكوارور لا تقيم علاقات رسمية مع حكومة جنوب افريقيا وهي تتمتع عن تعزيز أي شكل من أشكال التجارة معها . وقد أيدت فكرة فرض حظر نفطي عليها ، وهو موضوع تتناوله الجمعية ، بناء على مبادرة تقدم بها الممثل الدائم لنيجيريا السفير ميتاما سولى .

وتويد مشاريع القرارات A/37/I.017 و Corr.1 A/37/I.019 الى I.023 و A/37/I.026 المعروضة على الجمعية الآن . ونفعل ذلك بالدرجة الاولى بداع من روح مشروع القرار I.018 والفقرة ١ من منطوقه التي تسهم في اقامة مجتمع ديمقراطي يمكن فيه لشعب جنوب افريقيا ان يتمتع بالحقوق الانسانية والسياسية ويقرر مصيره بنفسه وي Kendall السلم في المنطقة .

ولا تافق الاكوارور على اتباع الاسلوب الانتقائي بالنسبة للمسائل المتعلقة بحقوق الانسان . لذلك ، نعتقد بأنه ينبغي لنا أن ننتقد جميع الدول التي تتجاهل قرارات الأمم المتحدة وتستمر في التعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا في المجالين العسكري والتكنولوجي ، والعديد من البلدان ، كبيرة أو صغيرة ، التي رغم عن هذه القرارات والتوصيات لا تزال ترتبط بعلاقات تجارية متخصصة مع جنوب افريقيا . ومن ثم فاننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار I.022 A/37/I.022 فقط لأنه يحتوى على مقترنات مناهضة للفصل العنصري . ومع ذلك ، فاننا لا نشاطر تلك الفكرة القائلة بأن بعض البلدان وليسوا البلدان الأخرى هي التي تتبع الاشارة اليها عندما تكون الظروف المشابهة . وكنا نفضل اجراء تصويت منفصل على كل فقرة تتعلق بهذا الموضوع لنتتمكن من الاعراب عن سبب امتناعنا .

ان وفد بلادى يعرب عن امتنانه للعمل الدؤوب الذى قام به اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، ولا سيما ذلك العمل الذى قام به السفير ميتاما سولى ، ويكرر وفد بلادى تأييده للفتاح الشعوب الافريقية ضد كل حالات الاستعمار الجديد والتمييز من أجل حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية في جميع أرجاء العالم .

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولاً ، أود أن انضم

إلى بقية الوفود في التعبير عن القلق العميق إزاء الغارة التي شنتها قوات جنوب افريقيا الليلة الماضية على ليسوتو وسقط خلالها الكثير من الضحايا الأبرية . ان عملاً كهذا يعتبر انتهاكاً سافراً للمبادئ الأساسية لعثائق الأمم المتحدة ولا يستطيع أعضاؤ هذه المنظمة التفاضي عنه .

(السيد هارلاند ، نيوزيلندا)

وان موقف حكومة نيوزيلندا من الفصل العنصري واضح ، اذ نعتقد ان نظام الفصل العنصري خاطئ وننطليع الى انهائه . وهو خاطئ لا انه يجيز التمييز العنصري ويسمى لجعل التمييز أساساً للنظام الاجتماعي بأسره . ومثل هذا التمييز المعنون يتافق مع ميثاق الأمم المتحدة .

ان نيوزيلندا مستعدة للتعاون مع البلدان الأخرى في العمل على انهاء هذا النظام الذي يعتبر اهانة للكرامة الإنسانية . ولن تكون التدابير الموجهة نحو هذه الغاية فعالة ما لم تقبل بها وتتفهمها جميع البلدان المعنية مباشرة بها . ولوسو الحظ فإن هذا النهج لا ينعكس في جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا حاليا ولا تستطيع نيوزيلندا ان تؤيد عددا منها .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان مشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يشكل عقبة امامنا ، اذ ان تقرير تلك اللجنة يستشهد ببيان أدلّى به رئيسها ويحروف موقف حكومة نيوزيلندا ازاء الجولة التي قام بها فريق جنوب افريقيا للعبة الرجبي في نيوزيلندا في السنة الماضية . ان حكومة نيوزيلندا تحترم اتفاقية كلينجليس لعام ١٩٢٢ وتسعى لمنع قيام الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا عن طريق الانسحاب .

اشترك وقد بلادي هذا العام ، كما فعل في مناسبات سابقة ، في مشروع القرار المتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا . ونواصل الالهام في مختلف صناديق الاستثمار التي أنشئت لمساعدة ضحايا الفصل العنصري . ونطبق بانتظام حظر الأسلحة على جنوب افريقيا قبل أن يصبح الزاماً بفترة طويلة . وان دلت هذه الأفعال على شيء فانما تدل على ان نيوزيلندا مستعدة للاشتراك في اتخاذ التدابير التي يوافق عليها المجتمع الدولي لانهاء نظام الفصل العنصري .

السيد شريستا (نيبال) (ترجمة شغوفة عن الانكليزية) : ان التزام بلادي الكامل

بالكافح ضد سياسة الفصل العنصري البغيضة التي يمارسها النظام العنصري في بريطانيا معروفة جيداً . وبسبب هذا الالتزام ، فاننا ، كما فعلنا في السابق ، سنصوت لصالح مشاريع القرارات المعروضة علينا . ولكننا كما نفضل صيغة أخرى لبعض الفقرات الواردة في مشاريع القرارات تتمنى بصورة أكثر مع سياسات وتصورات حكومتي .

السيد حلبي (مدحيف) (ترجمة شغوفة عن الانكليزية) : أود أن أسجل بأن مدحيف

تؤيد فرض عقوبات شامنة والزامية ضد جنوب افريقيا ، كما هو وارد في مشروع القرار A/37/I.019 . ولكن نظراً لوجود بعض الاشارات في صيغة مشروع القرار ذاك ، فإن وفد بلادى مضطر لأن يسجل امتناعه عن التصويت عليه .

السيد سيوراجستن (سورينام) (ترجمة شفووية عن الانكليزية)

بأن ينضم الى المتكلمين السابقين الذين ادانتوا غارة الكوماندو التي شنتها قوات جنوب افريقيا على ليسوتو ونجم عنها اصابات كثيرة . ان هذا العمل المعتمد الذى قام به النظام العنصري يمثل دليلاً آخر على موقفه العدائى تجاه الدول المجاورة وسياساته الارهابية في المنطقة .

ان وفد بلادى يود ان يعلل تصويته قبل التصويت بشأن مشاريع القرارات المدرجة تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، والمعروض الآن امام الجمعية العامة . ويؤيد وفد بلادى المبادئ الأساسية والمفاهيم الواردة في مشاريع القرارات تلك ، ولذا فاننا سنصوت لصالح جميع القرارات الجارى النظر فيها الان . بيد أن وفد بلادى يعرب عن تحفظاته بشأن صياغة الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/37/I.017 Corr.01 والفراء السابعة من ديباجة مشروع القرار A/37/I.020 و اذا أجرى تصويت منفصل على هذه الفقرات فان وفد بلادى سيمتنع عن التصويت .

السيد لوليشكي (المغرب) (ترجمة شفووية عن الفرنسية)

ال المتحدة منذ السنوات الأولى لقيامها الى مكافحة جميع أشكال التمييز وضمان قيام الاخلاقيات في العلاقات بين الدول على أساس احترام الكرامة الإنسانية والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية لكل فرد بغض النظر عن الجنس او اللون او الدين . ولا تزال السلطات في بريطانيا تعارض هذه المبادئ النبيلة وترفضها بصورة سافرة وتتكر على الأغلبية العظمى من السكان في جنوب افريقيا التمتع بالحقوق الأساسية ، المعترف بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتوافق سياستها العدوانية ضد أمن وسلامة الدول المستقلة المجاورة التي سقطت ليسوتو مؤخراً ضحية لها .

وفي هذا الصدد ، انه لمن المدهش جداً ان النظام العنصري في بريطانيا لا يزال يتلقى الدعم من بعض الأوساط والهيئات المالية وتجلى ذلك الدعم في القرض الذي منحه اياه صندوق النقد الدولي ، على الرغم من المعارضة العالمية لذلك .

ونعتقد ان التطور الاخير للحالة في جنوب افريقيا يجب أن يدفع المجتمع الدولي الى
التعهد بتكتيف جهوده الرامية لانهاء نظام الفصل العنصري الذي عفا عليه الزمن الذي
يقوم ، متهديا ميثاقنا ، باذلالآلاف الرجال والنساء والأطفال .

A/37/PV.97
44-45

ان المغرب ، من ناحيته ، يعارض أى تمييز مهما كان أساسه أو مظاهره ، ويؤكد تأييد ه غير المشروط لشعب جنوب افريقيا الشقيق في كفاحه البطولي من أجل اقامة مجتمع تسوده الديمocratية والمساواة .

وعلى أساس هذا الاقتناع سوف يصوت وقدى لصالح جميع مشاريع القرارات الواردة تحت البند ٣٣ في جدول أعمال هذه الجمعية ومن ضمنها مشاريع القرارات A/37/I.٢١ و I.٢٢ و I.٢٣ التي اشتراك المغرب في تقديمها .

أما فيما يتعلق بمشاريع القرارات A/37/I.١٧ و Corr.١ و I.١٩ و I.٢٠ ، فبالرغم من أن وفى لا يوافق على صيغة بعض فقراتها فإن موقفه المبدئي سيتجلى في التصويت الایجابي .

السيد دى لاغورس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الوفد الفرنسي

يود أن يضيف النقاط التالية إلى البيان الذي قدّمه ممثل الدانمرك باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

ان فرنسا ، كما يعلم الجميع ، تدين دون تحفظ سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . وقد أعلنا ذلك هنا بمنتهى الوضوح وأثبتناه في تصراتنا . ان التأييد القوى من بلادى لكل من يعملون على احلال العدل في جنوب افريقيا والاعتراف بكرامة الانسان فيها قد تأكّد منذ أيام قلائل عند ما وصل الى باريس الشاعر بريتن بريتنياخ من جنوب افريقيا الذى اختار أن يعيش فيها بعد أن تم اطلاق سراحه .

وبنفس الروح تقدم فرنسا تأييداً لها التام للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي قام رئيسها ، السفير ميتاما سولى ، بزيارة باريس في الربيع الماضي .

ان وفى لا يوافق على كل بنود برنامج عمل هذه اللجنة ، ونأسف ، بالنظر إلى الصعوبات المالية التي تواجهها منظمتنا ، للزيادة الكبيرة في ميزانية هذه اللجنة . ولكن حرصاً منا على إثبات العلاقات الممتازة التي تقيمها السلطات الفرنسية مع اللجنة الخاصة حالياً ، سوف يصوت وفى بلادى لأول مرة لصالح مشروع القرار الذى يحدد برنامج عمل هذه اللجنة ، وأنا أعني مشروع القرار A/37/I.٢١

وبالمثل ، اذ نتحفظ في موقفنا من بعض الأحكام التي قد ترد في مشروع الاتفاقية مستقبلا ، سوف يؤيد وفد فرنسا هذا العام نص الوثيقة A/37/I.023 لا بد اء رفضه لأى تمييز عنصري في الألعاب الرياضية . وبسبب الصيغة غير المقبولة للفرقة الثالثة في منطوق مشروع القرار A/37/I.018 ، سوف يمتنع وفدنا عن التصويت عند التصويت عليه .

ان فرنسا تعرب عن أملها في أن يتم في المستقبل تنسيق أوثق بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة كي تتمكن من أن تبدى بصورة اجتماعية أو شبه اجتماعية ادانتها للفصل العنصري . وأخيرا ، أود أن أعرب عن ادانة فرنسا الشديدة لقيام قوات من جنوب افريقيا أمس بالاعتداء على ليسوتو ، ان وفدنا يشجب هذا الانتهاك السافر لسيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية والخسائر في الأرواح التي تسبب فيها هذا الهجوم الذى لا يبرر له .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اسرائيل اذ اتيحت لها المناسبة في اطار المناقشة الخاصة ببند الاعمال المطروح علينا ، تكرر رفضها دون تحفظ للتمييز العنصري والعنصري في أي شكل وقد أوضحت ذلك لحكومة جنوب افريقيا ولهذه الجمعية . ولكن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.022 وكذلك بعض مشاريع القرارات الأخرى المقدمةلينا ، قد رأوا أنه من المناسب أن يغفلوا بيانات حكومتي الرسمية ، الواردة في وثائق رسمية للأمم المتحدة ، واعتمدوا ، بدلا من ذلك ، على دعاوى مغرضة ليس لها ما يبررها ، جاءت في تقارير صحفية ، لكي يلقو الرماد في عيون العالم ويحولوا الاهتمام عن المشاكل الحقيقة للفصل العنصري .

وهذا الأسلوب قد قوض الغرض من هذه المناقشة بطريقة خطيرة وكذلك قلل من شأن الهدف السامي وراء اهتمامنا بهؤلاء الذين لا يزالون يعانون من التمييز العنصري .

لقد حان الوقت لإجراء التقييم الجدى للتليميقات الدائمة ضد بلدى ولوضع معيار واحد صادق ومحايى للمواقف من الفصل العنصري والعنصري .

ولأن اسرائيل قد استفدت من بين بلدان العالم لتدان بشكل محدد استنادا الى اختلافات ، فان وفد بلادى لن يشارك في التصويت على هذا البند . وأطلب أن يتجلى عدم الاشتراك هذا وأسبابه في المحاضر .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان غيانا ستصوت صالح جميع مشاريع القرارات المعروضة أمامها بشأن قضية الفصل العنصري . وقد أعربت مجموعة من الوفود عن القلق بشأن استفراد دول معينة في مشاريع القرارات وكقادة عامة ، عند صياغة مشاريع قرارات حول الفصل العنصري وحول القضايا التي من هذا القبيل ، يفضل وفد غيانا نهجا لا يستفرد دولا معينة بالادانة أو الشجب . ومع ذلك فاننا لم نسمح في الماضي لهذا الاستفراد بأن يؤثر على تعبيتنا عن أنفسنا بالنسبة لما نشعر أنه القضية الأساسية ، الا وهو البيان السياسي الذي ينطوي عليه هذا المشروع .

وفي هذه الحالة بالذات ، فإن مقدمي المشروع يعلنون مقتنهم لنظام الفصل العنصري ورغبتهم في استئصال شأنه هذا النظام ورؤيه جميع الدول تبني كل تعاون أو اتصال مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ان حوكمي ملتزمة التزاما لا يحيد بالقضاء على الفصل العنصري . وليس لنا أية علاقات بحكومة جنوب افريقيا ونتمنى أن تتبنى كل الحكومات نفس النهج ازاء نظام الفصل العنصري ، لأننا نعتقد أنه في الوقت الذي تقوم فيه الجمعية العامة بأنشطة للعزل التام لجنوب افريقيا ، فإن الاتصالات أو التعاون مع هذا النظام من جانب دول منفردة يهيئ قدرا من الراحة لذلك النظام .

ان وفد الولايات المتحدة قد طلب تصويتا منفصلا على الفقرة ٢١ من ديباجة مشروع القرار A/37/L.017 . ذلك الوفد يتهم في الصفحة ٣ من بيانه الذي تلي هذا الصباح ، والذي قرأه وفد بلادى بعنایة ، ان الولايات المتحدة قد شجبت على وجه التحديد لتوفير الراحة والتشجيع لحكومة جنوب افريقيا . ووفقا لقراءة وفد بلادى فإن الفقرة ٢١ من ديباجة مشروع القرار A/37/L.017 لم تقل بهذا . فبدلا من الشجب ، تعرب الفقرة عن القلق البالغ وعلاوة على ما سبق ، فإن هذه الفقرة لا تبد ولوفد بلادى أنها تشجب الولايات المتحدة لتوفير الراحة والتشجيع للنظام العنصري لجنوب افريقيا . فهي تعرب فقط عن قلقها الشديد ازاء هذه السياسات ، والاعلانات ، والاعمال من جانب الولايات المتحدة التي توفر الراحة والتشجيع لنظام الفصل العنصري ، وبالنسبة لوفد بلادى هذا أمر مختلف تماما الاختلاف .

كما قلت من قبل ، فإن حقيقة الاحتفاظ بالعلاقات مع جنوب افريقيا يعني دون شك تقديم الدعم والتشجيع لهذا النظام . وللهذا تعرب الفقرة المعنية عن قلقها . وسوف يصوت وقد بلادى صالح هذه الفقرة .

الآنسة كوانى (ليسوتو) (ترجمة شغوفية عن الانكىزية) : أود أن أبدأ بشكر كل هؤلاً الذين أغربوا عن الاهتمام والتعاطف وقد موا التعرية لحكومتي ازاً الأعلم المؤسفة التي تمت في بلادى الليلة الماضية .

البند قيد البحث في الجمعية العامة المعنون سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا له أهمية فائقة – وبالفعل فإنه يسبب قلقاً – للأمم المتحدة . لأكثر من ثلاثين عاماً فقد أصبح المجتمع العالمي مهتماً بقضية الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان موقفنا من هذه المسألة معروف جيداً للجمعية العامة ومن ثم ليس من الضروري أن أعيد تأكيده مرة أخرى . ومن هنا فاني سوف أقصر ملاحظاتي على شروط القرارات التي توشك الجمعية العامة على اتخاذها . أولاً ، أود أن أشير إلى شروعي القرارات A/37/I . 19 و 28 .

ان بلدى ليسوتو تجد نفسها مقيدة بحكم الظروف الناتجة عن الحقائق العثمانية للبقاء الاقتصادي ، التي تبع من موقعنا الجغرافي السياسي بالنسبة للعلاقات مع جنوب افريقيا . وسوف تقوم بكل ما في وسعنا ، وفقاً لموارينا المحدودة ، لمساعدة ضحايا الفصل العنصري ، آخذين في الاعتبار الوفاء بمسؤولياتنا الأساسية لا وهي البقاء على أمتنا .

ان امتناع وقد بلادى عن التصويت على شروط القرارات هذه ، لا يعني على الاطلاق فقدان الثقة في الإجراءات التي تفتح ، كما لا يعني أى تراخ من جانب ليسوتو للعمل بكل قوة للقضاء بصورة نهائية على الفصل العنصري . ان هذا الموقف ، كما قلت من قبل ، قد اتخذ على ضوء قيود واقعية خطيرة . ويعز ذلك فإنه مما يثير استيائنا بدرجة كبيرة اذا استعمل الآخرون أسباب امتناعنا عن التصويت على هذه المسألة الهمامة كذرعة مناسبة للتخلص عن مسؤولياتهم ازاً المسألة الحيوية المعروضة على الجمعية اليوم .

ان تصويتنا لا يجافي على القرارات الأخرى ، ينفي ألا يؤخذ كتعبير عن الصادقة على بعض الأفكار والمعواطف التي تم الاعراب عنها فيها والتي لا تتوافق عليها . يشعر وقد بلادى بقلق

خاصاً إزاً الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من مشروع القرار A/37/L.17 Corr.١ و A/37/L.17 . ويجب أن تؤكد على أن ليسوتو لا تدعم الادانة المباشرة لأية دولة ترتبط مسها بعلاقات دبلوماسية ، مهلاً كانت معارضتنا لسياستها.

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناً على تعليمات

حكومة فانواتو ، فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروع القرارات الخاصة بالفصل العنصري وبذلك فاننا نود أن نؤكد اننا نصوت ضد النظام العنصري القاسي غير الإنساني ولا رهاب الدولة الذى تنظمه جنوب أفريقيا وتطرسه . ان ادانتنا موجهة مباشرة ضد جنوب أفريقيا ، ويجب ألا تفسر باعتبارها موجهة ضد أي شيء آخر باستثنى الأفعال الاجرامية لنظام جنوب أفريقيا وتحويل الشعب الافريقي الى ضحايا .

ونأسف لأن البعض سوف يعترض على صياغة بعض شروط القرارات . وبالنسبة لنا فانه ما يُؤسف له بدرجة أكبر أن شعب جنوب أفريقيا لا يزال سجيننا في بلده ، كما هو وضع شعب ناميبيا . ومهما يُؤسف له بدرجة أكبر أن البلدان المجاورة لا تزال تتعرّض للهجمات العسكرية لنظام الفصل العنصري ، حتى في هذه اللحظة التي تجلس فيها في هذه القاعة . وبهذه الهجمات البغيضة الصلفة ، فإن جنوب أفريقيا تستهين بنا جميعاً ، حتى بأولئك الذين قد يرون أن هذه القرارات مبالغ فيها .

اننا نشاطر الوفود الأخرى استنكارها للنضال السلمي ، ولكننا لا نستطيع أن نفهم كيف يرحب ، بل حتى يشجع النضال السلمي في مناطق أخرى ، ولا يشجع عند ما يوجه لجنوب أفريقيا المنيوزة دولياً . اننا ، مثل جميع الرشاد ، نود أن نرى نهاية سلمية عاجلة لنظام الفصل العنصري . ان جنوب أفريقيا بآعمالها وقوانينها قد جعلت كلّيه غير ممكن . ومن المؤسف أن جنوب أفريقيا بآعمالها قد جعلت من النضال السلمي الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لا فريقا الجنوبية الافريقية أن يحررا بلد يهدا .

وفي تصويتنا على مشروع القرارات هذه ، فنحن نأخذ في الاعتبار الصبر الذي تعلّم به لسنوات خصوم نظام الفصل العنصري ونحن نحيي التزامهم بالعدل والسلم . وأذا ما وجدت طريقة فعالة أخرى لتحرير جنوب أفريقيا وناميبيا ، فاننا سوف ننضم إلى تأييد هذه المبادرة ، ولكننا

لا نعتقد انه يمكن لأى شخص أن يقول لشعب بلده أو بلده ، كيف يمكن أو يجب أن يحرر نفسه .
وتهما لذلك ، فاننا نقف مع شعبي جنوب افريقيا وناسبيها . ونعرف انها ، بمعارضتها لنظام
الفصل العنصري ، يعملان باسمنا جميعا ، ويعرضان نفسها للخطر ، وبذلك فانها يذكرا ننا
بمسؤولياتنا صوب البشرية جمعاً وفي ظل ميثاق منظمتنا العظيمة .

كاستاريكا، بادئ ذي بدء، أن تقول إنها علمت بأسف شديد بالسجدة التي شنتها قوات جنوب إفريقيا ضد ليسوتو، في انتهاء صار للسيّاق وكافة قرارات الأمم المتحدة التي اعتدت لموا جهة التحدى الواقع من جانب جنوب إفريقيا لمبادئ السيّاق ولسياستها القائمة على الفصل العنصري. إننا نأسف للخسائر في الأرواح طلالاً مم التي سببها هذا إلا انتهاء لقانون الدولي الذي أعدت له جنوب إفريقيا ضد ليسوتو.

ان كوستاريكا تتنسق ب موقفها في ادانة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا تلك السياسة التي عرفتها الام المتحدة باعتبارها جريمة ضد الانسانية . اننا نشجب وندين هؤلاء الذين يفرضون سياسة الفصل العنصري سواً . كان ذلك بين الطلبة أو العمال أو الاساتذة في اي مكان . كل ندين الحكم بالاعدام على المناضلين من أجل الحرية . لذلك فاننا نؤيد مشاريع القرارات الواردة تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال .

ورغم هذا ، فإن لدينا تحفظات على بعض الفقرات ، كـ حدث من قبل فيما يتعلق بقرارات سابقة اعتمدتـها الجمعية العامة ، كانت تحدد بالاسم بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسبب تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا . إننا نعتقد أن شروطـات القرارات هذه تعبـر عن الوضعـ الحـقـيقـي فيما يتعلق بكـافة أشكـالـ التعاونـ مع جـنـوبـ إفـريـقيـا . لذلك فإن لدينا تحفـظـاتـ فيما يتعلقـ بالـفـقـراتـ التيـ تـشـيرـ لـعـتـشـ هـذـاـ التـعاـونـ فيـ شـروـطـ القرـاراتـ A/37/L.17 وـ A/37/L.19 وـ A/37/L.20 وـ Corr.1،

ونعتقد انه من المفيد أيضاً أن نبحث عن وسائل أخرى للتوصيل الى حل عالي محدد لهذه المشكلة ، بدلاً من تكرار نفس الادانات من طرف واحد في كل عام .

فيما يتعلّق بمشروع القرار A/37/I.22 ، فننظّرا إلى أنّه يشير إلى إسرائيل وحدّها ، فإننا لن نتمكن من الاشتراك في التصويت عليه ، لأنّه فضلاً عن ذلك يكرر ما ورد في نصوص مشروعات قرارات أخرى يمكن أن تؤيدها مع التحفظ على الفقرات التي تشير بالاسم إلى بلدان بعيدة .
إن هذا المشروع لا زوم له وينطوي على تمييز ومن ثم فلن نشارك في التصويت عليه .

السيد مالينغا (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ
بأن أكرر موقف بلادى المعروف جيدا حول سياسات جنوب افريقيا . انتا ضد التفرقة العنصرية .
وفي المناقشة العامة حول هذا البند ، فان وفد بلادى أوضح موقفنا ضد هذه
السياسة بقوله :

" ان الموقف داخل جنوب افريقيا آخذ في التدهور على نحو سريع ، وذلك
بسبب تطبيق سياسات الفصل العنصري دون هواة . وينبغي الا يغيب عن بال
المجتمع الدولي عمق المعاناة البشرية التي الحقها الفصل العنصري بجنوب افريقيا .
ان استبعاد السكان السود من المشاركة في السلطة السياسية في بلد ، هو مسقط
رأسمهم ، قد ادى الى المقاومة من جانب ذلك الشعب المقهور . وقد تسببت هذه
المقاومة للظلم في اعتقالات مسروقة في القسوة ، وقتل ، وسجن وحظر لزعماها ، ولا يمكن
لهذا النوع من رد الفعل الا ان يؤدي الى تفاقم الخطر ، ومن ثم سيفضي الى انهيار
عام للقانون والنظام ، وهذا في حد ذاته يمكن ان يقضي على أية فرصة ممكنة - قد تكون
باقية - للمصالحة الوطنية السلمية " . (A/37/PV.67 ، ص ٦٢)

ان وفد بلادى قد شعر بصدمة عندما علم بالتقارير المتعلقة بالموقف المفجع الذى تطور
في دولة شقيقة وهي ليسوتو . ونحن نأسف بشدة وندين هذا الهجوم الذى ادى الى ازهاق
الأرواح وانتهاك سلامة أراضي دولة مجاورة .

ان رئيس وزراء مملكة سوازيلند قد ذكر مؤخرا في بيان كرر فيه موقف حكومة سوازيلند
المعروف وسياستها القائمة على حسن الجوار . وأوضح أن سوازيلند سوف تواصل سياستها
القائمة على حسن الجوار ، وتحقيقا لهذه الغاية فانها لن تسمح لأراضيها ان تستخدم كمنصة
اطلاق للهجوم على أى من جيرانها . وذكر أن سوازيلند عليها واجبات تضطلع بها بمقدسى
ميثاق الام المتحدة للترحيب باللاجئين ، ومنحهم المساعدة الانسانية .

تؤمن سوازيلند بالمواضيع السلمية كما هو وارد في ميثاق الام المتحدة . أما وهذه
هي الحال فانه من الصعوبة علينا أن نؤيد العناصر التي تقر استخدام السلاح كوسيلة لاحداث
التغيير في اقليمنا .

ونحن لا ندعم استخدام القوة سواءً من جانب الحكومات أو الحركات . وهناك عناصر محددة في مشاريع القرارات المعروضة أمامنا تسبب بعض الصعوبات . إن افراد بعض الدول ، على سبيل المثال ، يعتبره وفد بلادى أمرا لا يؤدى إلى المساعدة فيما نرغب فيه .

لقد استرعت حكومة سوازيلند في مناسبات عديدة انتباها المجتمع الدولي إلى حساسية موقفنا الجغرافي الذي فرض علينا نظرا لاحادث تتعلق بالاستعمار والتاريخ . وبعض التدابير التي تم اقتراها في مشاريع القرارات سوف تتفرض صعوبات اقتصادية رهيبة على بلدي . إن هذه القابلية للتأثير قد وردت في دراسات قامت بها هذه المنظمة ، وعلى ذلك فان هذا المحفل سيتفهم امتناعنا عن التصويت على بعض مشاريع القرارات والقرارات التي تدعوا الى عقوبات اقتصادية ونقطية ضد جنوب افريقيا .

ولذلك نود أن نسجل تحفظاتنا على مشاريع القرارات التالية : مشروع القرار A/37/I.017 الفقرة ١٦ من الدبياجة والواردة في أول الصفحة ٣ (من النص العربي) وفقرات المنطوق ٦ و ١٢ و ١٦ و ١٩ من مشروع القرار هذا . ومشروع القرار A/37/I.019 الفقرة الرابعة (أ) من المنطوق . ونحن سوف ن abstain على مشاريع القرارات A/37/I.019 و A/37/I.026 و A/37/I.028 للأسباب التي أوضحتها الآن .

ومن المهم مع ذلك أن نسجل ان وفد بلادى سوف يصوت للصالح معظم مشاريع القرارات هذه لأن الاتجاه الأساسي لها هو معارضة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

السيد دل روساريوس. (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) :

ان الجمهورية الدومينيكية تشجب وتدين الوضع القائم في جنوب افريقيا في اطار ممارسة الفصل العنصري ، لأن هذه الممارسة تنتهي على انتهائنا صارخ لحقوق الانسان الأساسية التي لا تقبل التمييز بين البشر على أي أساس كان .

ان الجمهورية الدومينيكية تود أن تعاود تأكيد ادانتها لهذه السياسة التي لا تتعارض مع حقوق الانسان فحسب بل تتعارض أيضا مع كافة المبادئ التي اعلنتها الأمم المتحدة من خلال هيئاتها ، وبالنسبة اليها فان ذلك يتعارض مع دستور دولتنا .

(السيد دل روساريوس ،
الجمهورية الدومينيكية)

ان وفداً نا يدين أيضاً انتهاك مبادئ القانون الدولي كما يتضح مما ارتكب ضد البلد الشقيق ليسوتو .

اننا سوف نصوت لصالح مشاريع القرارات التي تدين النظام العنصري لجنوب افريقيا ، ولكن لدينا تحفظات على بعض فقرات المتنطوق التي تشير الى بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة بصورة تمييزية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير

في تحليل التصويت قبل التصويت .

أود أن اعلن أن البلدان التالية قررت المشاركة في مشاريع القرارات الخاصة بالفصل العنصري :

مشروع القرار ١٧/I/A : افغانستان ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، والعراق ، وغرينادا ، وفيانا ، وفييت نام ، ومالزيا وهنغاريا .

مشروع القرار ١٨/I/A : افغانستان ، وباكستان ، وبلغاريا ، وترینیداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجامايكا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، وزائير ، والعراق ، وغرينادا ، وفيانا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقبرص ، وقطر ، ومالزيا ، ومصر ، والمغرب ، وملديف ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند وهنغاريا .

مشروع القرار ١٩/I/A : افغانستان ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، والعراق ، وغرينادا ، وفيانا ، وفييت نام ، وليبيريا ، ومالزيا ، وهنغاريا ويفوسلافيا .

مشروع القرار ٢٠ A/37/I : أفغانستان ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمocraticية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفيتنام ، وليبيا ، وماليزيا ، وهنغاريا وبيفوسلافيا .

مشروع القرار ٢١ A/37/I : أفغانستان ، وباكستان ، وترنيداد وتوباغو ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمocraticية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، والرأس الأخضر ، ورومانيا ، وغرينادا ، وغيانا ، وفانواتو ، والفلبين ، وفيتنام ، وقبرص ، وقطر ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، ومدغشقر ، ونيبال ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهنغاريا .

مشروع القرار ٢٢ A/37/I : أفغانستان ، وباكستان ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمocraticية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفانواتو ، وفيتنام ، وقطر ، وماليزيا ، والمغرب ، ومدغشقر ، ونيكاراغوا ، والهند وهنغاريا .

وبالنسبة لمشروع القرار A/37/I.023 : أفغانستان ، جمهورية المانيا الاتحادية ، باكستان ، بربادوس ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لا ولديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، زائير ، العراق ، غرينادا ، غيانا ، فانواتو ، فييت نام ، قطر ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، نيبال ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

وبالنسبة لمشروع القرار A/37/I.027 : افغانستان ، توغو ، الجماهيرية العربية الليبية ، الرأس الأخضر ، العراق ، الفلبين ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، مدغشقر ، نيوزيلندا .

بالنسبة لمشروع القرار A/37/I.027 : افغانستان ، جمهورية افريقيا الوسطى ، رواندا ، زائير ، الفلبين ، فييت نام ، قبرص ، الكونغو ، ليبريا ، نيبال ، نيكاراغوا ، هايتي .

وبالنسبة لمشروع القرار A/37/I.028 : افغانستان ، توغو ، رواندا ، عمان ، فييت نام ، قطر ، الكونغو ، ليبريا ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، هايتي ، الهند . سوف تبت الجمعية العامة الآن في مختلف شاريع القرارات المعروضة عليها . ان تقرير اللجنة الخامسة المتعلقة بالآثار الادارية والمالية لمشاريع القرارات هذه وارد في الوثيقة A/37/713 .

ننتقل أولا الى مشروع القرار A/37/I.017 Corr.1 وCorr.2 المعنون "الحالة في جنوب افريقيا" . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة الحادية والعشرين من ديباجة مشروع القرار ونصها كما يلي :

"وإذ يساورها شديد القلق لتصريحات وسياسات وأعمال حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي تمثل مصدر رعاة وتشجيع لنظام جنوب افريقيا العنصري " . لقد طلب اجراء تصويت آخر منفصل على الفقرة ٤ من الديباجة . وحيث انني لم أسمع أى اعتراض على هذين التصويتين ، فإن الجمعية سوف تصوت على الفقرة الحادية والعشرين من ديباجة مشروع القرار A/37/I.017 Corr.1 وCorr.2 ."

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البنما ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزambique ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سريلانكا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، تринيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فيتنام ، اليمان ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فونسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسنبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، جزر سليمان ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : جزر الـبـهـاما ، بنـغلـادـيش ، بوـتسـوانـا ، بوـرـما ، جـمـهـوريـةـ اـفـرـيقـيـاـ الوـسـطـىـ ، كـوـلـومـبيـاـ ، جـزـرـ القـمرـ ، اـكـواـدـورـ ، غـينـياـ الـاستـوـائـيـةـ ، فيـجيـ ، غـابـونـ ، غـامـبـياـ ، اليـونـانـ ، هـايـتيـ ، سـاحـلـ العـاجـ ، لـيـسوـتوـ ، مـلاـوىـ ، مـالـىـ ، مـورـيـشـيوـسـ ، نـيـبـالـ ، النـيـجـرـ ، بـنـماـ ، بـيـروـ ، الـفـلـبـينـ ، روـانـداـ ، الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ ، السـنـغـالـ ، سنـغـافـورـةـ ، تـايـلـانـدـ ، فـولـتاـ العـلـيـاـ ، اوـرـوـغـواـيـ .

اعتمـدـتـ الفـقـرـةـ الحـادـيـةـ وـالـعـشـرـونـ منـ دـيـبـاجـةـ مـشـرـوعـ القرـارـ Corr.1 A/37/I.17 وـ I.17/A

بـأـغـلـيـةـ ٧٣ـ صـوـتـاـ مـقـابـلـ ٢٦ـ وـامـتـنـاعـ ٣ـ عنـ التـصـوـيـتـ .

الـرـئـيـسـ (ترجمـةـ شـفـوـيـةـ عنـ الـانـكـلـيـزـيـةـ) : سـوـفـ تصـوـتـ الجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـآنـ

عـلـىـ الفـقـرـةـ ٤ـ مـنـ مـنـطـوـقـ مـشـرـوعـ القرـارـ Corr.1 A/37/I.17 وـ I.17/A طـلـبـ اـجـراـءـ تصـوـيـتـ مـسـجـلـ .

اجـرىـ تصـوـيـتـ مـسـجـلـ .

المـؤـيدـونـ : أفـغانـسـ坦ـ ، البـانـيـاـ ، الجـزـائرـ ، أـنـغـوـلاـ ، الـأـرـجـنـتـنـ ، الـبـحـرـينـ ، بنـغلـادـيشـ ، بنـ ، البرـازـيلـ ، بلـغـارـياـ ، جـمـهـوريـةـ بـيـلـوـرـوسـيـاـ الاـشـتـراكـيـةـ السـوـفـيـاتـيـةـ ، الرـأـسـ الـأـخـضـرـ ، تـشـادـ ، الصـينـ ، الـكـونـغوـ ، كـوـبـاـ ، قـبـرـصـ ، تـشـيكـوـسـلـوفـاكـياـ ، الـيـمـنـ الـدـيمـقـاطـرـيةـ ، اـكـواـدـورـ ، اـثـيـوبـياـ ، الـجـمـهـوريـةـ الـدـيمـقـاطـرـيـةـ الـأـلـمـانـيـةـ ، غـانـاـ ، غـرينـادـاـ ، غـينـيـاـ ، غـيـانـاـ ، هـنـغـارـياـ ، الـهـنـدـ ، اـيـرانـ (ـجـمـهـوريـةـ اـلـاسـلـامـيـةـ)ـ ، العـرـاقـ ، الـأـرـدـنـ ، كـيـنـيـاـ ، الـكـوـيـتـ ، جـمـهـوريـةـ لـاـ وـ الدـيمـقـاطـرـيـةـ الشـعـبـيـةـ ، الـجـمـاهـيرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـلـيـبـيـةـ ، مدـغـشـقـرـ ، مـالـيـزـياـ ، مـلـديـفـ ، مـورـيـتـانـيـاـ ، الـمـكـسيـكـ ، منـغـولـياـ ، مـوزـامـبـيقـ ، نـيـكارـاغـواـ ، النـيـجـرـ ، نـيـجـيرـياـ ، باـكـسـtanـ ، بـابـواـ غـينـيـاـ الـجـدـيـدةـ ، بـولـنـداـ ، قـطـرـ ، رـوـمـانـيـاـ ، سـانـ تـومـيـ وـبـرـينـسـيـپـيـ ، سـيـرـالـيـونـ ، الـجـمـهـوريـةـ الـعـرـبـيـةـ السـوـرـيـةـ ، توـغـوـ ، تـرـينـيـدـادـ وـتـوـبـاغـوـ ، توـنـسـ ، جـمـهـوريـةـ اوـكـرـانـيـاـ الاـشـتـراكـيـةـ السـوـفـيـاتـيـةـ ، اـتـحـادـ الـجـمـهـورـيـاتـ الاـشـتـراكـيـةـ السـوـفـيـاتـيـةـ ،

الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فيبيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسنبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السنغال ، جزر سليمان ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أن提غوا وبربودا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بوليفيا ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، جزر القمر ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، اليونان ، هايتي ، اندونيسيا ، ساحل العاج ، جامايكا ، ليسوتو ، ليبريا ، ملاوى ، مالي ، موريشيوس ، نيبال ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سنغافورة ، سريلانكا ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، اوروجواي ، زائير .

اعتمدت الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/37/L.17 و Corr.1 بأغلبية ٦٨ صوتا

مقابل ٢٦ وامتناع ٣٦ عن التصويت *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تصوت الجمعية العامة

الآن على مشروع القرار A/37/L.17 و Corr.1 ككل .

بعد ذلك ، أبلغ وفد بوتسوانا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت *

مؤيدا .

طلب اجراء تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الباناما ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتيسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، ت Chad ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواذور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيبال ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بينما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، جزر سليمان ، الصومال ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية

الكامرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايطاليا ، لكسنبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، الفرونج ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، فنلندا ، اليونان ، ايرلندا ، ساحل العاج ، اليابان ، ملاوى ، سنغافورة ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.17 و Corr.1 في مجموعة بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ١٤

وامتناع ١١ عن التصويت . (القرار ٦٩ / ٣٧ الف) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الان على مشروع القرار A/37/I.18 المععنون "العمل الدولي المتضاد للقضاء على الفصل العنصري" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البوسنة والهرسك ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتيسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيما الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

* بعد ذلك أبلغت الأمانة العامة أن وفد شيلي كان ينوي التصويت مؤيدا

ووفد اليابان كان ينوي التصويت معارضـا .

A/37/PV.97

66

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديموقراطية ،
 اليمن الديموقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدموينيكية ،
 أكواذور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،
 غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
 (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و
 الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطا ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيبال ،
 هولندا ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بينما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سريلانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
 اوروجواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييتنام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليابان ، لكسنبرغ ، ملاوى ، البرتغال .

اعتمد مشروع القرار ٢٠١٨/٤٣٧ بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل ٣ وامتناع ٨ عن التصويت

(القرار ٦٩/٣٧ باء) *.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار

٢٠١٩/٤٣٧ المعنون "فرضجزاءات شاملة والزامية على جنوب إفريقيا" .

طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرتين السابعة والتاسعة من الدبياجة معاً .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البنما ، الجزائر ، أنغولا ، أنغوفا ويربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطي ، أكواودور ، إثيوبيا ، غابون ، الجمهورية الديمocratique الألمانية ، غانا ، غينيادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا ول الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزambique ،

* بعد ذلك أبلغ وفد سيشيل الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً .

نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فيبيت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فونسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسنبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بنغلاديش ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، غامبيا ، اليونان ، هايتي ، اندونيسيا ، ساحل العاج ، ليسوتو ، ملاوى ، مالي ، موريشيوس ، نيبال ، النiger ، الفلبين ، السنغال سنغافورة ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سريلانكا ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، اوروجواى ، زائير .

اعتمدت الفترتان السابعة والتاسعة من ديباجة مشروع القرار A/37/L.19 بأغلبية ٧٤

صوتا مقابل ٢١ وامتناع ٣٢ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على

الفقرة السادسة من المنطوق .

أجرى تصويت مسجل .

الممدوون : أفغانستان ، البابان ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواذور ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيراليون ، الصومال ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوى .

العارضون : استراليا ، النساء ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسندر ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنحون : بوتسوانا ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، اليونان ، ساحل العاج ، ليسوتو ، ملاوى ، النيجر ، السنغال ، جزر سليمان ، سوازيلند ، جمهورية الكاميرون المتحدة .

اعتمدت الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/37/I.١٩ بأغلبية ١٠٣ صوتاً مقابل ٢١ صوتاً

وامتناع ١٢ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبدأ الآن في التصويت على مشروع القرار A/37/I.١٩ كلّ . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البنما ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوي ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطي ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواتور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، جزر سليمان ، الصومال ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية أوكراينا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فلطا العلية ، اوروفواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليابان ، لكسنبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النساء ، بوتسوانا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، ايسنندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، ليسوتو ، ملاوى ، مدغيف ، نيوزيلندا ، النرويج ، سنغافورة ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.١٩ في مجموعه بأغلبية ٤١ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ١٩ عن

التصويت . (القرار ٦٩/٣٢ جيم) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/37/I.٢٠ في المعنون "التعاون العسكري والنووى مع جنوب افريقيا" . وقد طلب اجراء تصويت منفصل مسجل على الفقرة السابعة من الديباجة .

أجرى تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفد سيسيل الامانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيوفا وبريدا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوليفيا ، بوسنـا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، الصين ، الكونغو ، كوي ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، غابـون ، الجمهورية الديمقراتية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مدغشقر ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزambique ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنـا ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومـي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سريلانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زابـيا ، زيمبابـوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ،

اعتمدت الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار A/37/I، ٢٠٢٠ بأغلبية ٨١ صوتا مقابل ٢٢ وامتناع

٢٩ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنقوم الان بالتصويت على مشروع القرار

A/37/I، ٢٠٢٠ كل . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ،ألبانيا ،الجزائر ،أنغولا ،أنتيغوا وبربودا ،الارجنتين ،جزر البهاما ،البحرين ،بنغلاديش ،برمادوس ،بنن ،بوتان ،بوليفيا ،بوتسوانا ،البرازيل ،بلغاريا ،بورما ،بوروندي ،جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ،الرأس الأخضر ،جمهورية افريقيا الوسطى ،تشاد ،شيلي ،الصين ،كولومبيا ،جزر القرم ،كونغو ،كولومبيا ،كوتاريكا ،كمبوديا ،قبرص ،تشيكوسلوفاكيا ،كمبوديا الديمقراطية ،اليمن الديمقراطية ،جيوبولي ،الجمهورية الدومينيكية ،اكوادور ،مصر ،غينيا الاستوائية ،اثيوبيا ،فيجي ،غابون ،غامبيا ،الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،غانا ،غرينادا ،غينيا ،غينيا - بيساو ،غيانا ،هايتي ،هنغاريا ،الهند ،اندونيسيا ،ایران (جمهورية - الاسلامية) ،العراق ،جامايكا ،الأردن ،كينيا ،الكويت ،جمهورية لا ولاديميرية الشعبية ،ليسوتو ،ليريا ،الجماهيرية العربية الليبية ،مدغشقر ،مالطا ،ماليف ،مدغشقر ،مالى ،مالطة ،موريانا ،موريشيون ،المسكوك ،منغوليا ،المغرب ،موزامبيق ،نيبال ،نيكاراغوا ،النيجر ،نيجيريا ،oman ،باكستان ،بنا ،بابوا غينيا الجديدة ،بيرو ،الفلبين ،بولندا ،قطر ،رومانيا ،رواندا ،سان تومي وبرينسيبي ،المملكة العربية السعودية ،السنغال ،سيراليون ،سنغافورة ،جزر سليمان ،الصومال ،سريلانكا ،السودان ،سورينام ،سوازيلاند ،الجمهورية العربية

السورية ، تايلاند ، تغوغ ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أورغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فيبيت نام ، الين ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، نيوزيلندا ، البرتغال ، المطكمة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ملاوي ، هولندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/37/I.20 في مجموعه بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٨ مع امتناع ١٦ عن التصويت .

(القرار ٦٩/٣٧ دال) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/37/I.21 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" . وقد طلب اجراه تصويت مسجل .

المؤيدون .

المؤيدون : أفغانستان ، البوسنة والهرسك ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ،

* بعد ذلك أبلغ وفد سيسيل الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرأس الأخضر ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، تشار ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكواتور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، أثيوبيا ، نيجير ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، مدغيف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، القلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أورغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنفسون : ملوي ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .
اعتمد مشروع القرار A/37/I.021 في مجموعه بأغلبية ٤٢ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٣ عن التصويت (القرار ٦٩/٣٧ هـ) .

الرئيسين (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/37/I.022

العنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" .

وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البنما ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بولتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، الصين ، كولومبيا ، جزر القرم ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ، الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواتور ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالى ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، القلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،

سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
الصومال ، إسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلاند ، تogo ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فلطا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النساء ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
جمهورية المانيا الاتحادية ، أيرلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنفسون : بورما ، شيلي ، فيجي ، ساحل العاج ، اليابان ، ملاوى ، البرتغال ،
سنغافورة ، جزر سليمان ، أوروجواي .

اعتمد مشروع القرار A/37/1.022 بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ١٨ وامتناع ١٠ عن التصويت

(القرار ٦٩/٣٧ واؤ)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/37/1.023

المعنون "الفصل العنصري في الألعاب الرياضية" .

وقد طلب اجراء تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البوسنة والهرسك ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
استراليا ، النساء ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،
جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشار ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كبوتشيا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، أكوازو ، مصر ،
غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
أندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،
ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
لا والديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مدغيف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بينما ، بابوا غينيا
الجديدة ، بيرو ، القلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سريلانكا ،
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توندو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
أوكانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات الغربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، أورونغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فيتنام ، اليمن ،
بوجوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنفسون : الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، لكسبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .
اعتمد مشروع القرار A/37/I.23 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢ عن التصويت .
(القرار ٦٩/٣٧ زائ) .

A/37/PV.97
80a

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع

القرار A/37/I.26 المعنون "الاستثمارات في جنوب افريقيا"

طلب اجراه تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المويدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النساء ، جزر اليمامة ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشار ، شيلي ، الصين ، تولومبا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ، الديمقراتية ، اليمن الديمقراتية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومنيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراتية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسندرن ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر

سليمان ، الصومال ، إسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ،
السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
فولتا العليا ، أوروجواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييتنام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زimbabwi .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنسرون : بوتسوانا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ،
ساحل العاج ، ملاوى ، سوازيلند ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٤١ مقابل صوت واحد وامتناع ٩ عن التصويت . (٢٦٩/٣٦ حا)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/37/I.027
بشأن "صدق الأم المتحدة الاستثنائي لجنوب أفريقيا".
حيث أنه لا يوجد طلب باجراء تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على
اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٩/٣٧ طا)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع
القرار A/37/I.028 بشأن "فرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا".
طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تنداد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطي ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواذور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، انغولا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، (جمهورية الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مدغيف ، مالي ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، نيكاراغوا ، نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بينما ، ببابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، السلة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروفواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

العارضون : بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسنبرغ ، الملكية
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
الأمريكية .

المتغدون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، كندا ، اليونان ، ايطاليا ، ساحل
الماع ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوى ، نيوزيلندا ، البرتغال ، سوازيلند .
اعتمد مشروع القرار A/37/I.28 بأغلبية ٢٥ مقابل ٦ وامتناع ٣ عن التصويت . (القرار

٦٩/٣٧)

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥

A/37/PV.97
84